سوريتنا
www.souriatnapress.net
souriatna@gmail.com
السنة الثالثة | العدد (150) | 3 آب 2014

المسيحيون العرب وراء الصلبان المهاجرة

برامیل متفجرة وصواريخ هدايا النظام للسوريين في عيدهم

مدينة الزبداني واقع صحي وتعليمي وخدمي سيء

اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان

الرقة الأسيرة، والنصر البارد..
أحداث الفرقة 17، هل يراه الرقاويون "تحريرا"؟

قراءة في كتاب محمد إحسان:
كردستان ودوامة الحرب

نزيف اللجوء وتجار البشر

مصلين في إحدى كنائس الموصل في العراق
Safin Hamed- AFP

أدت إلى استشهاد 255 مدنياً بينهم 25 طفلاً
براميل متفجرة وصواريخ هدايا النظام للسوريين في عيدهم

دمشق - زليخة سالم

كوادر الهلال الأحمر في مدينة دوما بعد المجزرة ثاني أيام العيد

للعيد الرابع على التوالي يتعمد النظام استهداف المدنيين في المدن الثائرة بالصواريخ والبراميل المتفجرة، والغازات السامة، تكون غالبية ضحاياها من الأطفال والنساء والمسنين طالت مدن حلب ودرعا وريف دمشق والريف الشمالي.

ووصلت حصيلة الشهداء في أيام عيد الفطر الثلاثة لهذا العام 255 شخصاً حسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان قتل النظام منهم 165 شخصاً بينهم 25 طفلاً و25 امرأة و14 شهيداً تحت التعذيب أي بمعدل 9 أطفال و9 نساء يومياً، وخمس أشخاص للباقي، إضافة إلى 41 مقاتلاً من المعارضة.

كما قتلت ميليشيات داعش خلال الفترة نفسها 8 مدنيين بينهم طفل وسيدة و21 مقاتلاً معارضاً خلال الاشتباكات بين الجانبين وعمليات إعدام ميدانية للأسرى.

في اليوم الأول استشهد 42 شخصاً بينهم خمسة أطفال وخمس سيدات وأربعة أشخاص تحت التعذيب، وفي اليوم الثالث كان أطفال دوما الذين حاولوا كسر الحصار والاحتفال بالعيد على المراجيح على موعد مع مجزرة ذهب ضحيتها 18 شهيداً والعشرات من الجرحى معظمهم من الأطفال والنساء جراء استهداف النظام بالصواريخ لتجمع الباعة والأطفال في الشوارع والأحياء السكنية.

ومدينة حلب المستهدفة يومياً شهد حي الصالحين مجزرة مروعة بالبراميل المتفجرة استهدف منازل المدنيين ثالث أيام العيد، استشهد فيها 12 شخصاً بينهم أطفال ونساء، وأكثر من 20 مصاباً، وعائلة كاملة مؤلفة من تسع أشخاص بقيت عالقة تحت الأنقاض، علماً أن هذا الحي حسب الناشطين بعيد عن جبهات القتال، ولا وجود عسكري فيه.

وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد وثقت استشهاد 1440 شخصاً في شهر رمضان نتيجة القصف اليومي على المناطق المأهولة بينهم 234 طفلاً و116 امرأة بمعدل تسعة أطفال يومياً، و142 شهيداً تحت التعذيب بمعدل خمسة شهداء يومياً.

تضارب الأنباء حول مصيره وتخوف ناشطين من إعدامه
عام على اختفاء الأب باولو داليليو

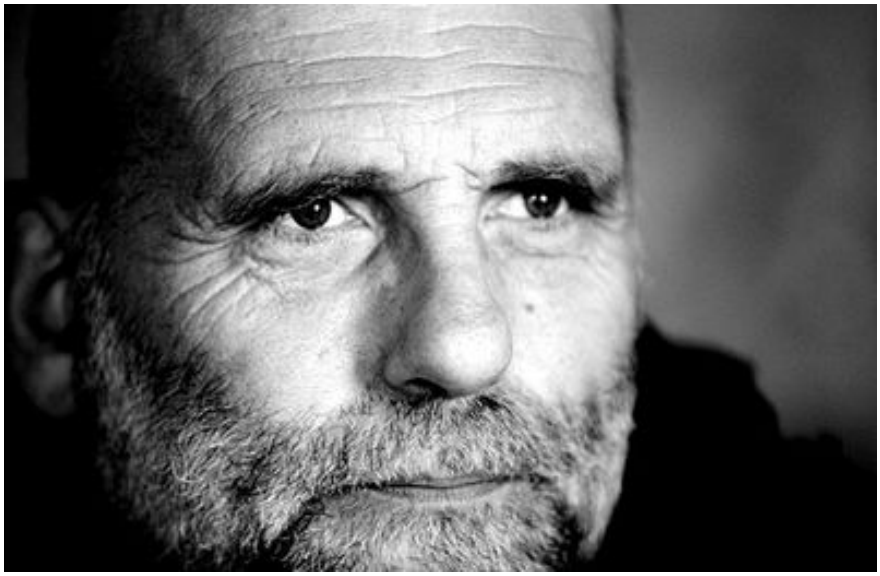

عام مر على اختفاء الأب باولو داليليو في ظروف غامضة إثناء توجهه إلى مقر تابع لميليشات داعش في مدينة الرقة، في محاولة منه "رغم إدراكه لخطورتها " لمفاوضة المسؤولين عن هذه الميليشيات على الإفراج عن مخطوفين لديها.

الأب باولو أو"الكاهن الجندي" كما كان يرغب بتوصيف نفسه حمل سورية التي أمضى فيها نصف حياته في قلبه وأيد الثورة السورية منذ بدايتها، ما أدى إلى طرده من قبل النظام في حزيران 2012، إلا أنه غادر إلى دول الجوار لكي يبقى على اتصال مع الثوار، وأقام برنامجاً حوارياً على محطة أورينت استضاف فيها الناشطين ليرسل من خلاله إلى العالم أحقية الشعب السوري بالحرية والكرامة.

الأب باولو الداعم النفسي للثوار كرس كل وقته داخل وخارج سورية لخدمة الثورة التي كان يتبناها لتحقيق العدالة والديمقراطية في سورية.

ومع تضارب الأنباء حول مصيره وتخوف الناشطين من أن تكون ميليشيات داعش قد سلمته إلى النظام أو أعدمته وجهت عائلته رسالة ونداءً إلى المسؤولين عن اختفائه لإخبارها عن مصيره، جاء فيها:

مرّ عام لم تصلنا فيه أي معلومات عن ابننا وأخينا باولو، الكاهن واليسوعي الإيطالي الذي اختفى في سوريا يوم ٢٩ تموز ٢٠١٣ كما وقد مرّ أيضاً وقت طويل من الحرب والمعاناة التي لا تنتهي في مكان مثل سورية.

نطلب من المسؤولين عن اختفاء هذا الرجل الطيب، رجل الإيمان والسلام أن يكون لديهم الكرامة لإخبارنا عن مصيره، نرغب بمعانقته من جديد ونحن مستعدون أيضاً أن نبكيه، وبمناسبة عام على اختفائه الكثيرون منا سيلجؤون إلى الصلاة وسنكون قريبين منه ومن كل المخطوفين ومن كل المساجين بغير حق ومن كل الأشخاص الذين يعانون بسبب هذه الحرب.

رغم القرار الملزم لمجلس الأمن
النظام السوري يستمر بقصف مدينة حلب بالبراميل

القصف على حلب في ثاني أيام عيد الفطر

سوريتنا | تقارير ووكالات

انتهك النظام السوري قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139 الصادر في شباط الماضي الذي ينص على إلزام جميع الأطراف في سورية بعدم استخدام البراميل المتفجرة والأسلحة العشوائية في المناطق الآهلة بالسكان، ويستمر بالقصف المدن بالبراميل والصواريخ مستهدفاً الأطفال والنساء والمسنين.

ووثقت منظمة هيومن رايتس ووتش أكثر من 650 موقعاً جديداً لحقته الأضرار الجسيمة في مدينة حلب التي تسيطر عليها "مجموعات مسلحة غير حكومية"، كما وصفتها، مشيرة إلى أن هذه المجموعات تقوم بدورها في شن هجمات عشوائية بما في ذلك السيارات المفخخة وقذائف الهاون.

شهادات الشهود، وتحليل صور الأقمار الصناعية، ومقاطع فيديو وأدلة مصورة حصلت عليها هيومن رايتس ووتش تبرز أن القوات الحكومية واصلت وصعّدت من وتيرة قصفها لـ حلب منذ أن اعتمد مجلس الأمن قراره في شباط، وأثناء الـ 113 يومًا السابقة له، وحددت ما لا يقل عن 380 موقعًا مختلفًا لحقته أضرار في مناطق تسيطر عليها مجموعات مسلحة في حلب عبر تحليل أربع صور للمدينة تم التقاطها بالأقمار الصناعية منذ 31 تشرين الأول 2013.

كما حددت في الـ 140 يومًا التالية للقرار وإلى حدود 14 تموز 2014، أكثر من 650 غارة على أحياء في مدينة حلب تسيطر عليها مجموعات مسلحة مناوئة للحكومة، أي بمعدل خمس غارات في اليوم الواحد تقريبًا. وتركزت أعنفها في أحياء مساكن هنانو، والصاخور، وبستان الباشا، والشيخ خضر، وتراب الهلك، وعين التل، والرصافة، والشيخ سعيد.

وأكد تقرير صدر الأسبوع الماضي عن المنظمة بوجود أدلة قوية على أن قوات الحكومة قامت بإطلاق مئات قذائف الهاون وقذائف المدفعية الثقيلة أثناء هذه الفترة، ونقلت عن أحد عناصر قوات الدفاع المدني في حلب، كان قد شارك في عمليات الإنقاذ وله اطلاع على قاعدة بيانات الهجمات التي تعرضت لها المنطقة والتي جمعتها فرق الدفاع على الأرض قوله إن واحدة من أعنف الهجمات بالبراميل المتفجرة على المدينة في الفترة الأخيرة استهدفت حي السكري في 16 حزيران، وقدّر عدد الشهداء فيها بخمسين مدنيًا، وهجوماً آخر على حي الشعار في 9 تموز تسبب في استشهاد 20 مدنيًا تقريبًا، في حين وثق مركز توثيق الانتهاكات في سورية، عدد الضحايا المدنيين الذين قتلوا في الهجمات الجوية على حي السكري في ذلك اليوم ب 68 شهيد،وعدد ضحايا حي الشعار 20 شهيداً، وتبرز العديد من مقاطع الفيديو التي نشرت على موقع يوتيوب الدمار الذي خلفه القصف وبعض القتلى والجرحى.

وكان مركز توثيق الانتهاكات أورد في تقرير له أن الهجمات الجوية تسببت في مقتل 1655 مدنيًا في محافظة حلب في الفترة الممتدة بين 22 شباط و22 تموز الماضي.

وتطرق التقرير إلى القصف العشوائي الذي نفذته مجموعات مسلحة مناوئة للحكومة لقرى الزهراء ونُبل في ريف حلب، منذ تبني قرار مجلس الأمن، وكانت هيومن رايتس ووتش قد وثقت في وقت سابق العديد من الهجمات العشوائية التي نفذتها مجموعات مسلحة، وانتهكت فيها القرار رقم 2139، وتبنت جبهة النصرة، وهي مجموعة إسلامية متطرفة، مسؤوليتها عن تفجير سيارات مفخخة، بما في ذلك في مدينة حمص وتسببت في مقتل عشرات الأشخاص، وقامت مجموعات مسلحة أخرى بتفجير سيارات في مناطق سكنية أيضاً.

قالت سارة ليا ويتسن المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "يجتمع مجلس الأمن، شهرًا بعد شهر، ويبقى مكتوف الأيدي إزاء الحكومة السورية التي تحدت مطالبه بالكف عن استخدام البراميل المتفجرة ضدّ المدنيين. ويتعين على روسيا والصين أن تسمحا لمجلس الأمن بإظهار نفس القدر من العزم والإجماع اللذين أظهرهما في موضوع المساعدات الإنسانية، والمطالبة بالكف عن هذه الهجمات التي تستهدف المدنيين.

وأضافت ويتسن: "تتسبب البراميل المتفجرة والسيارات المفخخة وقذائف الهاون العشوائية في مقتل آلاف السوريين، بأضعاف عدد الذين قتلوا في هجمات بالأسلحة الكيميائية، فما الذي يمنع روسيا والصين من السماح لمجلس الأمن بفرض كلمته، واتخاذ خطوات حقيقية كفيلة بمنع الهجمات غير القانونية؟

وتجدد المنظمة في تقريرها كما في تقاريرها السابقة منذ بدء الثورة اعتبار استهداف المدنيين بشكل متعمد جريمة حرب، وقد يرقى إلى الجرائم ضدّ الإنسانية إذا نفذ على نطاق واسع وبشكل ممنهج، أو كان جزءا من سياسة حكومة أو مجموعة مسلحة، وقالت: يتعين على القادة العسكريين، في إطار تنفيذ هذه السياسة، أن لا يأمروا باستخدام أسلحة متفجرة لها آثار واسعة في أماكن آهلة بالسكان لأن ذلك يعرض المدنيين إلى الخطر.

وأضافت: على روسيا والصين، اللتين منعتا مجلس الأمن بشكل متكرر من اتخاذ إجراءات ضدّ الحكومة السورية بسبب انتهاكات الحقوق، عليهما السماح للمجلس بفرض حظر على الأسلحة للحكومة السورية، وكذلك المجموعات المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان المنتشرة على نطاق واسع، لأن من شأن هذا الحظر الحدّ من قدرة الحكومة السورية على شن هجمات جوية تنتهك القانون الدولي، وذلك بضمان عدم تسليم مروحيات جديدة لسورية وعدم صيانة مروحياتها الحالية في الخارج، محذرة الشركات والأفراد الذين يوفرون الأسلحة، والذخيرة، والعتاد لسورية أو المجموعات المسلحة المتورطة في ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية أو جرائم حرب، وقد يكونون شركاء في هذه الجرائم حسب القانون الدولي وسيتحملون المسؤولية الجنائية ومواجهة المحاكمة.

من جانب آخر ولأول مرة يستنكر المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا بيير كرينبول بأشد العبارات قصف مدرسة الأونروا في مخيم جباليا من قوات الاحتلال الإسرائيلي ويصف هذا العمل ب " وصمة عار على جبين الإنسانية والعالم "

وقال المفوض في بيان له: إن الأطفال يقتلون أثناء نومهم بجانب والديهم على أرضية أحد الفصول الدراسية في أحد ملاجئ الأمم المتحدة المخصصة للنازحين، إنها إنها صفعة وإهانة لنا جميعاً، ووصمة عار على جبين العالم،اليوم يقف العالم مخزياً"

وأوضحت الأونروا بعد زيارة الموقع وجمع الأدلة وتحليل الشظايا ومعاينة أدلة الحفر التي خلفها القصف وغيرها من الأضرار، أن المدفعية الإسرائيلية هي من ضربت مدرستها التي تأوي 3300 نازح جاءوا يطلبون الأمن والأمان.

وقال كرينبول: هؤلاء هم المدنيون الذين صدرت تعليمات لهم من قبل الجيش الإسرائيلي بإخلاء منازلهم" وكانت الأونروا قد أخطرت الجيش الإسرائيلي بالموقع الدقيق لمدرسة إناث جباليا الإعدادية وبإحداثيتها وتم إخطارهم كذلك بأن المدرسة المذكورة تؤوي الآلاف من النازحين، مؤكداً إعلام الجيش الإسرائيلي بموقع المدرسة 17 مرة متتالية كانت أخرها قبل القصف المميت على المدرسة بساعات قليلة.

وأوضح المفوض العام أن الوكالة انتقلت إلى ما بعد نطاق العمل الإنساني وحده، وهي الآن في نطاق المساءلة والمحاسبة، داعيا المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات سياسية دولية مدروسة ومقصودة لوضع حد لهذه الدمار المستمر.

وقال بيير كرينبول في كلمة لمجلس الأمن إن القطاع الساحلي الذي يعيش فيه 1.8 مليون فلسطيني على شفا كارثة، وحوالي 2500 مشرد يعيشون في (كل مدرسة تابعة للأمم المتحدة) ويقيم 80 شخصا في الفصل الواحد في المتوسط، لقد تخطينا الحدود المحتملة لقدرتنا على الاستيعاب، وإذا وقع تشريد آخر واسع النطاق فإن قوة الاحتلال ستتحمل - بموجب القانون الدولي الإنساني - المسؤولية المباشرة عن مساعدة هؤلاء الأشخاص.

مسلسل البيانات والإدانات سيتابعه الشعبين السوري والفلسطيني حتى انتزاع حقوقهما المشروعة بأيديهما ويفرضا حلولهما على المجتمع الدولي ومجلس الأمن العاجز إلا عن القلق.

«الجثث تحضر إلى قاعدة عسكرية بدمشق من كافة أنحاء سورية»

القيصر يدلي بشهادته ويعرض بعض الصور أمام الكونغرس الأميركي

صور التعذيب الوحشية تعود إلى الواجهة من جديد، بعد تسريب صور جديدة صادمة لوحشية التعذيب الذي تعرض له 11 ألف معتقل داخل سجون الأسد، وتظهر جثامين شهداء اقتلعت أعينهم، وأعضائهم التناسلية، وأحرقت وجوههم بمادة الأسيد.

بعضاً من هذه الصور التي تبين حالات التعذي الوحشي عرضها المصور في الشرطة العسكرية « قيصر « الذي وثق هذه الحالات قبل أن ينشق عن النظام، أمام أعضاء الكونغرس الأميركي، وسط حالة من الدهشة والذهول حسب المصادر الإعلامية.

وعرض القيصر أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس في جلسة الاستماع إلى شهادته 4 صور تظهر آثار تعذيب رهيبة منها قطع أطراف، وإعدامات، وتجويع حتى الموت، وحرق وقلع للعيون، حيث طلب رئيس اللجنة أيد رويس عدم عرضها جميعاً.

وقال قيصر في مستهل شهادته حسب مراسلة العربية في واشنطن:إن التعذيب كان ممنهجاً وعلى نطاق واسع وشمل أطفالاً ونساء وشباباً وعجزة إلى جانب العلويين والمسيحيين والدروز والمسلمين، مؤكداً أن الأوامر جاءت من أعلى مستوى في القيادة السورية، وكانت الجثث تحضر إلى قاعدة عسكرية في دمشق لكل الضحايا من كافة أنحاء سورية.

وأضاف «جئت إلى الكونغرس لأوجه رسالة لكم، الرجاء أوقفوا القتل في سورية، هناك مذابح ترتكب والبلاد تدمر دون رحمة، هناك عشرة آلاف ضحية لن يعودوا للحياة كانت لهم أحلام وطموحات وعائلات وأصدقاء، لكنهم قضوا في سجون الأسد. السوريون يطالبونكم بفعل شيء مثلما فعلتم في يوغسلافيا السابقة.

وأوضح قيصر إن أخلاقه ودينه وضميره لم يسمح له بالاستمرار في السكوت عن هذه الجرائم فقرر أن ينشق وقام بالاتصال بالمعارضة السورية وتم تهريبه من البلاد ومعه الصور.

وقال قيصر إنه وجه رسالة إلى الرئيس أوباما وهي نفس الرسالة التي جعلته يشهد في لجنة الاستماع هذه وهي «أوقفوا القتل»

وتحمل صور الجثث التي عرضها القيصر أرقاماً ما دفع شريف بسيوني وهو خبير قانوني وعمل سابقاً في محاكم جرائم الحرب، ومن الأشخاص الأربعة الذين قدموا الشهادة في الكونغرس إلى القول إن هذه الممارسة كانت في عهد النازيين

جلسة استماع الكونغرس للشاهد قيصر

وتعيدنا أيضاً إلى عهد «كي جي بي» في الاتحاد السوفيتي السابق.

ودعا بسيوني المجتمع الدولي والأمم المتحدة البدء الآن بجمع الأدلة ضد نظام الأسد لاستخدامها لاحقا في أي محكمة تطلبه في اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وبدوره أوضح ديفيد كرين من جامعة سيراكوز وهو شاهد أيضاً بأن الصور حقيقية وتم التأكد منها وأنه تفاجأ بحجم التعذيب، وقال «لم أر صوراً للتجويع منذ صور معسكرات النازيين في اوتشفتس.

وأضاف: يجب أن نطالب بالعدالة للضحايا ومحاكم جرائم الحرب تأخذ وقتاً طويلاً مستخدما مثال لورد الحرب تشارلز تيلر في ليبيريا والذي تم إحضاره إلى لاهاي ومحاكمته كمجرم حرب بعد عشر سنوات من ارتكاب المجازر.

ومن جانبه قال السفير السابق فريد هوف: إن لجنة الاستماع هذه مهمة وإن الخيار هو إما التعاون مع نظام الأسد لمحاربة داعش وهو خيار غير منطقي، أو دعم المعارضة المعتدلة وتقديم مساعدة عسكرية لها، وإعادة تشكيل الجيش الحر والذي يضم العديد من ضباطه وعناصره في مخيمات اللاجئين، ولكن يجب على الولايات المتحدة أن تلعب دورا قياديا بمساعدة دول الجوار.

ورداً على سؤال إذا كان الوقت قد مضى على تقديم دعم للمعارضة، قال هوف «عندما نسأل في عام 2016 ماذا عملنا في عام 2014، هل يكون ردنا «لا شيء

النائبة ألانا روس لتنان قالت إن الإدارة الأميركية تفتقد للإستراتيجية في سورية فهي تريد دعم المعارضة المعتدلة والإبقاء على الأسد في نفس الوقت، وأنها خجولة في إثارة انتهاكات حقوق الإنسان.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد أعلنت بداية العام الجاري أن حكومة الولايات المتحدة اطلعت في تشرين الثاني الماضي على بعض من ال 55 ألف صورة جاءت في تقرير يتهم النظام السوري بمجازر على نطاق واسع والقيام بأعمال تعذيب.

وقالت مساعدة المتحدثة باسم وزارة الخارجية ماري هارف حينها أن الولايات المتحدة «ليس لها أي سبب للاعتقاد بأن هذه الصور غير صحيحة»، إلا أنها أوضحت أيضاً أن واشنطن تملك الكثير من الأدلة، أبعد من تلك الصور، بأن نظام الأسد روّع شعبه خصوصاً في السجن، وارتكب جرائم حرب.

جاء هذا بعد أن اتهم ثلاثة مدعين عامين دوليين النظام السوري بارتكاب مجازر على نطاق واسع وممارسة التعذيب، وذلك في تقرير استند إلى شهادة عسكري منشق عن النظام.

وكانت صحيفة «غارديان» البريطانية ومحطة التلفزيون الأميركية «سي إن إن ووكالة أنباء الأناضول قد نشرت قسم كبير من الصور ال 55 ألف المسربة « ل 11 ألف شهيد تحت التعذيب قضوا فيما بين أذار 2011، وآب 2013.

"الحولة المذبحة" ملصقاً لفنان سوري تم اختياره لاستخدامه في الكتب المدرسية الفرنسية

الحولة "المذبحة" ملصق للفنان السوري الشاب فارس خاشوق ابن مدينة حمص العدية، تم اختياره من قبل مؤسسة هاشيت الفرنسية للنشر لاستخدامه في الكتب المدرسية لطلاب البكالوريا الفرنسية.

ويصوّر الملصق "جرائم النظام السوري" وخاصة ضد الأطفال، وفيه يظهر بشار الأسد مخبئاً ساطوراً وراء ظهره في مواجهة أربعة أطفال صغار، أحدهم يحمل دمية.

وقال فنان الغرافيك خاشوق لوكالة آكي الإيطالية للأنباء: أنه رفض أي مقابل مادي للنشر لأنه يكتفي أن تصل قصة المذبحة للطلاب الفرنسيين لتبقى حيّة في الذاكرة.

واستخدمت العديد من الصحف العربية والدولية نفس البوستر سابقاً، وشارك مع بوسترات أخرى في معارض دولية، وحاز بعضها على نجاح كبير وشهرة عالمية

واحتلت دراسة الملصق في الكتاب المدرسي الفرنسي صفحتين، تناولت اللغة البصرية واستخدامها في التعبير عن الأحداث السياسية المعاصرة، والتركيب البصري ومهارات الربط بين العناصر واستخلاص المعنى والتفسير.

وحسب الوكالة فقد نشر خاشوق، تصاميم عديدة تصوّر "دموية النظام السوري وجرائمه"، كما نشر تصاميم ينتقد فيها بقسوة وسخرية "التنظيمات الجهادية المتطرفة" التي تقاتل في سورية، وبالإضافة إلى اهتماماته بفن الغرافيك له تجارب سينمائية، حيث شارك فيلمه "الكلب" في مهرجان كان السينمائي عام 2013 في ركن الأفلام القصيرة.

جوان، بائع التمر هندي في مخيم دوميز بمحافظة دهوك بكردستان

بائع التمر هندي.. أول العائدين إلى دمشق

مخيم دوميز - دهوك | دلاور

يتجول في الشارع الرئيسي في مخيم دوميز على ظهره ترمس التمر هندي حاملاً معه مهنته التي تعلمها في سوق الحميدية في دمشق قبل أن ينتهي به الأمر نازحاً في مخيم دوميز بمدينة دهوك في إقليم كوردستان العراق..

يؤكد «جوان» أنه سيكون أول العائدين لدمشق إذا استقرت الأحوال هناك.

ويتفق نازحو مخيم دوميز أن جوان بثيابه الفلكلورية السورية وبيعه للتمر الهندي في طقوس أشبه بالطقوس الدمشقية ومناداته في ساحات المخيم «بارد يا تمر هندي» و«يا سمرة يا تمر هندي.. يا أطيب مشروب عندي» كل ذلك يشكل مشهدا «يستثير الذاكرة» وفقاً «لبسام» أحد النازحين في المخيم والذي قضى أغلب عمره في دمشق.

يرى «جوان» أن الأحوال في دمشق غير مستقرة ويتحدث بأنه «حق الإنسان رصاصة ويروح من كيس حالو».

بعد عودته من دمشق بقي جوان لأشهر في مدينته قامشلو، ثم تحول منها إلى إقليم كوردستان العراق وبعد بحث لأسابيع وجد ترمس التمر هندي عند أحد أهالي دهوك وبدأ بالعمل في مخيم دوميز.

يقول أنه سيستمر بعمله حتى نهاية الصيف، وعند حلول الشتاء سيبدأ ببيع السحلب وعند مقارنة عمله بالمخيم بعمله في دمشق يجد أن «العمل في دمشق كان له متعة أكبر على الرغم من الكسب الوافر هنا، عدا عن كونه الوحيد في المخيم».

ميليشيات داعش تفتتح مكتباً في شمال سورية لتزويج النساء لعناصرها ومقاتلين سوريين يلتحقون بها بأعداد كبيرة

سوريتنا – تقارير ووكالات

داعش هذه الميليشيات الإرهابية التي انتهكت حقوق السوريين وحياتهم وخطفت وقتلت ولاحقت وعذبت الناشطين والإعلاميين وعناصر وقيادات الجيش الحر، في تحالف مع أهداف النظام في القضاء على الثورة، تنتهك الآن حقوق النساء الذين دفعوا ثمناً باهظاً منذ بدء الثورة، ويتحملون العبء الأكبر فيها.

بعد أن مارست كل أنواع التنكيل بالنساء السوريات، ومحاصرتهن، وإجبار القاصرات على الزواج من عناصرها، وفرض اللباس الأفغاني عليهن، وإرغامهن على ملازمة بيوتهن، وقتل بعضهن بطريقة وحشية في الساحات بذرائع مختلفة، لاتمت للإنسانية والدين بأي صلة، تفتتح داعش الآن مكتباً في بلدة الباب شمال شرقي مدينة حلب لتسجيل أسماء البنات والأرامل، وعناوينهم ليتنسى لأعضاء هذه الميليشيات المتشددة الزواج منهن رسمياً حسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وإذا صحت هذه الأنباء فالسكوت عنها جريمة أخلاقية وإنسانية لا تقل عن جرائم القتل والاغتصاب، ويجب التصدي لها من المجتمع المحلي " وخاصة من النساء أنفسهم "، ومن المنظمات المعنية بالحقوق والحريات، والمرأة، والمجتمع الدولي، الذي يصمت على تمدد داعش في سورية والعراق وتهديدها للبنان، ومازال المحققون التابعون للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في سورية يعتبرونها "مرشحة قوية" لأن تضاف إلى القائمة السرية التي أعدها التحقيق للمشتبه بارتكابهم جرائم حرب في سورية،حسب قول رئيس اللجنة البرازيلي باولو بينهيرو، بعد كل جرائمها التي ترتكبها بالعلن وتبث صورها وفيديوهاتها.

وفي أحدث تقرير للجنة قدم إلى مجلس الأمن الدولي يوم الجمعة، تأكيد على انضمام أعداداً كبيرة من مقاتلي المعارضة السوريين إلى ميليشيات داعش، ووصفوه بسرينة التنظيم، مشيرين إلى أن هناك ما يقدر بين عشرة آلاف و15 ألف مقاتل أجنبي من جماعات مختلفة يقاتلون قوات بشار الأسد.

وما لم يقله التقرير أن مقاتلي المعارضة ممن يلتحقون بميليشيات داعش هم من جبهة النصرة التي تحمل نفس أهداف وإيديولوجية التنظيم، ومن المغرر بهم، والمغالطة في التقرير هو الإشارة إلى أن هذه الميليشيات تقاتل قوات الأسد في حين أنها تتحالف معه، واشتباكاتها معه في مواقع محدودة كما آبار النفط والغاز، هذا لايعني أنها تقاتله وإنما تضاربت مصالحهما في الاستيلاء على هذه الآبار.

كارين كونينج أبو زيد عضو اللجنة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في سبتمبر أيلول 2011، قالت في مؤتمر صحفي مشترك لأعضاء اللجنة: إن معظم السوريين المنضمين لداعش ينشقون عن جماعات أخرى للمعارضة المسلحة التي تقاتل في سورية "يرون أنه أفضل فهؤلاء الرجال أقوياء وهؤلاء الرجال يكسبون المعارك ويسيطرون على الأراضي، ولديهم أموال وبوسعهم تدريبهم".

وفي رسالة لمجلس الأمن الدولي قال بينهيرو"رجاء لا تنسوا سورية " منتقداً "الدول المؤثرة" لموقفها الغامض من دعم المحاسبة على الجرائم التي ترتكب في سورية، وقيامها بحملة للتوصل لحل سياسي في نفس الوقت الذي تساعد فيه الأطراف المتحاربة.

وأضاف إن الأطراف في سورية ترتكب كل الانتهاكات الإنسانية وخروقات حقوقية جسيمة بما في ذلك التعذيب والإعدام بلا محاكمة، ولكننا "لسنا في موقف لنقول من الذي سيكسب كأس العام في انتهاكات حقوق الإنسان.

ويعتمد محققو الأمم المتحدة في عملهم، على المقابلات مع اللاجئين والاتصال بالضحايا والشهود في سورية، من خلال الهاتف والسكايب وعلى الصور والفيديو وصور الأقمار الصناعية، وتقارير التشريح والتقارير الطبية لأنهم لا يستطيعون الدخول إلى الأراضي السورية.

مسؤول الأمم المتحدة في بيروت يحذر من تفتت الدولة اللبنانية نتيجة لأزمة اللاجئين

قال روس ماونتن، منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية إن الأمر لم يعد مجرد مسألة طوارئ في لبنان، بل أزمة تتعلق بوجوده، وبأمنه واستقراره، وما يحدث فيه سيؤثر على المنطقة.

وأضاف مسؤول الأمم المتحدة في لبنان في مؤتمر صحفي يوم الاثنين بجنيف السويسرية: إن لبنان يواجه خطر التفتت كدولة ألقي على عاتقها عبء 1.1 مليون لاجئ سوري، وعلى الدول المانحة الوفاء بتعهداتها، لمساعدتها على اجتياز الأزمة، مشيراً إلى أن الزعماء السياسيين والدينيين في لبنان، غطوا حتى الآن على التوترات المتنامية، لكن الدول المانحة لم تف بالتعهدات بتقديم الإغاثة.

وأوضح ماونتن، أن هناك ما يربو على 1.12 مليون لاجئ سوري مسجلين في لبنان، أي ما يعادل ربع سكانه، ما أدى إلى تفاقم النقص الحاد في المياه، متوقعاً أن يصل عدد اللاجئين إلى 1.5 مليونا بحلول نهاية العام، ومحذراً من إثارة شبح المشكلات، ليس بين السوريين واللبنانيين فحسب، بل بين اللبنانيين بطوائفهم المختلفة.

وقال ماونتن، إن انتشار اللاجئين السوريين في 1700 منطقة فقيرة، خاصة في محافظتي عكار والبقاع، أدى إلى توتر العلاقات مع بعض اللبنانيين، الذين فقدوا وظائفهم لصالح السوريين الذين على استعداد للحصول على مبالغ أقل، وهذا التوتر يزيد من الاستياء بشأن الحصول على الوظائف والخدمات الأساسية.

نازحون على حدود المصنع اللبنانية

وأكد المسؤول الأممي إلى ذلك، أن تدخل حزب الله في سورية «يثير جدلا كبيرا بكل وضوح على الصعيد الداخلي، وهذا يمثل بعداً أخر لهشاشة الساحة السياسية في لبنان».

وكانت السلطات اللبنانية حسب رويترز، أقرت في وقت سابق بالأزمة، حيث قال وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني الأسبوع الماضي، إن الدولة تواجه انهيارا سياسياً واقتصادياً، وهناك مخاوف من أن يتجاوز عدد اللاجئين ثلث عدد سكان البلاد، لافتاً إلى أن الشرق الأوسط الذي يعاني من تداعيات في سورية والعراق وغزة، لا يتحمل سقوط لبنان في حرب أهلية أخرى.

وأوضح أن الجهات المانحة لم تقدم سوى 500 مليون دولار، فيما يتعلق بمناشدة لتوفير 1.6 مليار دولار لبرامج الإغاثة في لبنان هذا العام.

ويستضيف لبنان حسب الأمم المتحدة، 38٪ من جميع اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط، وهو أكثر مما تستقبله أي دولة أخرى، وأكثر من نصف السوريين في لبنان من الأطفال، وغالبيتهم ليسوا في مدارس.

بان كي مون يتهم جميع الأطراف بعرقلة وصول المساعدات لملايين المحتاجين وشكوك دولية بذهابها إلى النظام ومواليه كسابقاتها

اتهم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون جميع الأطراف المتحاربة في سورية بمنع توصيل المساعدات الإنسانية تعسفياً لنحو 10،8 مليون شخص بحاجة ماسة للمساعدة منهم 4،7 مليون في مناطق يصعب الوصول إليها، مؤكداً أن هذا تكتيك يستخدم في الحرب السورية.

ودعا بان كي مون في تقريره الشهري لمجلس الأمن الذي قدمه الاسبوع الماضي جميع الأطراف المتقاتلة إلى رفع الحصار فوراً وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لمن هم بحاجة لها.

وعبرت قافلة الأمم المتحدة الأولى للمساعدات الإنسانية المؤلفة من تسع شاحنات تحمل أغذية ومساعدات للإيواء، وإمدادات لتطهير وتنقية المياه من معبر باب السلام التركي إلى مناطق يسيطر عليها مقاتلو المعارضة يوم الخميس الماضي، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 2165 بتاريخ 14 تموز الجاري القاضي بالسماح لإيصال المساعدات دون موافقة الحكومة من أربع منافذ حدودية من تركيا والعراق والأردن، وسط شكوك المراقبين من وصول المساعدات إلى مستحقيها الفعليين كما حصل سابقاً.

واعترفت الأمم المتحدة بعجزها عن إيصال المساعدات الإنسانية، بسبب افتقار قرارها السابق في شباط الماضي بإدخال مساعدات إنسانية إلى سورية، إلى إجراءات عقابية رادعة لمن يعرقل تنفيذ القرار، كما يفتقر قرارها المماثل في الشهر الجاري من عقوبات رادعة، ما يجعل تنفيذه عرضة للاحتمالات في ذهاب أغلب المساعدات إلى النظام والمناطق الموالية له، كما حصل في المساعدات السابقة التي استولى النظام على أكثر من 80٪ منها.

وتمكنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة / اليونيسيف / بالتعاون مع الهلال الأحمر السوري الأسبوع الماضي من إيصال قافلة مساعدات تضم 11 شاحنة تحمل الغذاء وإمدادات الإغاثة الأساسية إلى مدينة المعضمية بريف دمشق، بعد منع النظام للمنظمة من توزيع المواد الإغاثية والدواء وإمدادات النظافة على نحو عشرة آلاف طفل في المعضمية التي تخضع لحصار من النظام منذ شهر آب من العام الماضي.

ويعاني أهالي المعضمية حسب المنظمة من فقدان الأدوية الأساسية، وعدم تلقي الأطفال للقاحات الدورية، وسط قلق الفرق الطبية في المدينة من شح الوقود مما يجعل الحفاظ على اللقاحات في أماكن باردة صعب جداً.

وساهمت عيادتان متنقلتان، تابعتان للهلال الأحمر السوري مع المنظمة يومي الاثنين والأربعاء الماضي، بتوفير العلاج الطبي اللازم لنحو 800 شخص.

بان كي مون في زيارة لأحد مخيمات اللاجئين في كردستان العراق

وزارة السياحة تتوقع نهوض السياحة عام 2030 وتحلم بجلب الاستثمارات الخارجية

دمشق - أنليل فارس

قدرت وزارة السياحة في حكومة النظام أن نهوض قطاع السياحة لن يكون قبل عام 2030، في حال توقفت الأزمة السورية الآن، ما يعني أنه بحاجة إلى 15 عاماً، مقدمة خطة للنهوض تعتمد على الدعاية والعلاقات العامة، مهملة الأضرار التي لحقت بالأماكن السياحية من مناطق أثرية وبنى تحتية.

وكانت تقارير رسمية قالت إن القطاع السياحي يسهم بنحو 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويسهم في الميزان التجاري عن طريق صادرات السلع بنسبة 34٪، كما بلغت نسبة حصتها من صادرات الخدمات بـ 78٪، في حين تسببت الأحداث بتوقف استثمارات سياحية مرخصة بقيمة 219 مليار ليرة سورية، وفقدان أكثر من 110 آلاف فرصة عمل مباشرة، و200 ألف فرصة عمل غير مباشرة كانت مدرجة في الخطة الخمسية.

ورصدت "سوريتنا" تغير عمال قطاع السياحة لمهنهم، فمنهم من توجه لحمل السلاح، أو لأعمال حرة، ومنهم من سافر خارج البلاد، في حين أغلقت العديد من المكاتب والمنشآت السياحية أبوابها، وتعتمد من تبقت من مكاتب سياحية على حجز تذاكر السفر من مطار بيروت أو تنظيم وتسهيل عمليات الهجرة، في حين تستقبل الفنادق ثلاث نجمات وما دون، النازحين من المناطق الساخنة في ظل خدمة متدنية.

وذكرت تقارير اقتصادية، صدرت مؤخرا أن نحو 2.5 مليون شخص فقدوا عملهم في قطاع السياحة، في حين انخفضت أعداد القادمين إلى سورية بنسبة 98٪، في حين تقدر خسائر القطاع السياحي منذ بداية الأزمة بنحو 500 مليار ليرة سورية، بحسب خبراء.

وقال عدي، صاحب مكتب سياحي، لـ"سوريتنا"، إن "كل ما يتم الحديث عنه من خسائر مادية إن كانت في المنشآت السياحية والبنية التحتية ولو بلغت مئات المليارات فهي لا تذكر، أمام خسارتنا للكثير من كنوز سوريا التاريخية، وهي التي تعتبر الجاذب الأكبر للسياحة، فسوريا رغم ضعف خدماتها السياحية كانت تستقبل مئات ألاف السيّاح لما تحتويه من تاريخ البشرية، لكن اليوم كيف سنعيد الآثار التي دمرت أو نهبت".

وأضاف "إن الظروف التي تمر بها البلاد حرمتنا من رؤية السياح لدينا لسنوات لا يمكن تقديرها، إلا بعد توقف القتال، وإحصاء خسائرنا بشكل دقيق، فنتبين ما يمكن ترميمه وما لا يمكن، إضافة إلى البنية التحتية، التي ستستغرق سنوات لإعادتها إلى سابق عهدها".

ولفت إلى أن "عملا جبّار ينتظر السوريين بعد هذه السنوات من الحرب البشعة على أرضهم، بث خلالها للعالم أبشع الجرائم في تاريخ الإنسانية، من القتل بشتى الأنواع وبدماء باردة، وهو تغير الصورة السوداء التي رسمت للسوريين، في حين أصبحت بلدنا تصنف أخطر منطقة في العالم"، معتبرا أن "الدمار الكبير في معظم المناطق ومدن الأشباح يحتاج لسنوات طويلة من إعادة البناء والترميم ليعود ويجذب السياح".

ويعتبر السائح الأوروبي في مقدمة المهتمين بالسياحة الأثرية حيث بلغ عددهم في الربع الأول من 2010 نحو 76.6 ألف قادم، بينما انخفض العدد في 2013، إلى نحو ألفي قادم، في حين يبلغ عدد السياح من دول الخليج لذات الفترة 129.5 ألف قادم، وانخفض العدد إلى 1000 قادم نظامي، وقدرت نسبة القادمين لسوريا بشكل نظامي بـ2٪، وهم من دول الجوار بهدف السياحة الدينية والتسوق.

وتقدر وزارة السياحة خسائر انخفاض أعداد القادمين بأكثر من 360 مليار ليرة بين 2010 – 2013، قياساً بمؤشرات 2010، مبينة أن أكثر من 308 منشآت فندقية خرجت من الخدمة من أصل 721 فندقاً بسويات مختلفة، كما خرجت 870 منشأة إطعام من أصل عدد المطاعم البالغة 2251 مطعماً.

وكان النظام عمل منذ 2005، عقب المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، على تسويق السياحة على أنها قاطرة النمو في سوريا، دون أن يطور البنية التحتية أو يحسن من الخدمات، ما كان يثير تندر العاملين في قطاع السياحة، قائلين "ألا يريدون أسرة للسياح الذين يتحدثون عنهم".

واليوم لم تختلف العقلية الإدارية في النظام عامة والسياحة خاصة فقد أصدرت مؤخرا خطة للنهوض بقطاع السياحة تعتمد على محورين أساسيين هما جذب الاستثمارات من الخارج والقيام بحملات ترويجية، كلفت في السنوات السابقة عشرات ملايين الدولارات دون نتائج تذكر، في حين لم تبلغ الاستثمارات الأجنبية أحلام الفريق الاقتصادي في النظام، وأتى ليأخذ أفضل المواقع الاقتصادية بميزات ضريبية، دون أن يحقق حتى النسب التشغيلية المصرح بها، ليستمر مسلسل الخداع للشعب ووهمه بأن الأفضل قادم وإغراقه بأرقام لا أحد يعلم كيف تم استنتاجها، في حين أن الوضع الاقتصادي يستمر في التدهور، منعكسا على حياة المواطنين عبر زيادة أعبائه المعيشية.

الموسم السياحي في مدينة تدمر

أكثر من 5000 مدني محاصر ضمن 150 حاجز للنظام حول المدينة
مدينة الزبداني واقع صحي وتعليمي وخدمي سيء

■ دمشق - زليخة سالم

مدينة الزبداني التي كانت درة المدن والمصايف السياحية وأكثرها جذباً للسياح تحاصرها قوات النظام بحوالي 150 حاجزاً من أكثر من عام، تمنع عنها إدخال المواد الغذائية والطبية، وخاصة المدينة القديمة وحي المحطة ومنطقة السهول، في محاولة لتركيعها وفق السياسة الممنهجة التي تتبعها مع جميع المدن الثائرة والمحاصرة «الجوع أوالركوع « ولم تدرك أن سكان الزبداني استمدوا الصلابة من جبالها الشامخة، وحب الحياة من سهولها وخضرتها ومياهها الرقراقة.

تاريخ الزبداني الموغل بالقدم والذي يترافق مع تاريخ دمشق، جعلها من أقدم وأشهر المصايف العربية، حيث تمتد في سفوح الجبال وتطل على سهل رائع ممتد بمساحات خضراء، متنوعة بالمزروعات وأشجار الفاكهة ودوالي العنب، وتنبع من جنوب المدينة مياه بردى التي تمد دمشق وغوطتها بالماء.

المدينة التي تسقي العاصمة وريفها اليوم تعاقب على مناهضتها للنظام ووقوفها مع الثورة بقطع المياه والكهرباء وكل أنواع الاتصالات من هاتف وانترنيت عنها، حصار كامل تخضع له المدينة منذ أكثر من عام حتى باتت تعاني من تدهور الأوضاع المعيشية والإنسانية، وانعدام المواد الغذائية والطبية والخدمية،مع تعرضها إلى قصف يومي ممنهج بالقذائف والبراميل المتفجرة أدى إلى استشهاد المئات، وتدمير البنى التحتية، والمدارس، ومعظم المراكز الخدمية، وعدد كبير من المنازل والمحال التجارية.

وككل المناطق المحاصرة في سورية فالموت يحاصر الزبداني، ولم يسلم لا البشر ولا الحجر ولا المحاصيل الزراعية بخيراتها المكدسة دون القدرة على الوصول لها نتيجة الاستهداف المتواصل، ولا حتى الحيوانات سلمت من حقد قاذفي الموت بالبراميل المتفجرة، ما دفع الناشطين وأبناء المدينة إلى إطلاق حملة تحت عنوان « فكوا الحصار عن الزبداني « عبر صفحات التواصل الاجتماعي، لإيصال صوت مدينتهم المغيبة إعلامياً، ولنشر الانتهاكات المرتكبة بحق مدينتهم الصامدة.

وحول الأوضاع المعيشية والإنسانية قالت الناشطة الإعلامية «شام» من الزبداني ل»سوريتنا»، إن الأوضاع داخل المدينة باتت من الصعوبة بمكان حيث يدفع الأهالي في بعض الأحيان أرواحهم لتأمين الخبز والطحين، واستشهد عدد من الشباب ممن خاطروا بحياتهم لتأمين الطحين عن طريق الجبال وتهريبها إلى الداخل عن طريق الأطفال، نتيجة الألغام أو القنص، ومنهم الشهداء بلال يوسف. جهاد ابو مستو، وسيم ابو شالا وغيرهم، إضافة إلى استشهاد عدد من الأطفال والنساء نتيجة استهدافهم على أبواب الفرن الآلي قرب موقع للجيش، وهو الفرن الوحيد الذي يعمل في المدينة، وهناك فرن آخر في منطقة بلودان تسيطر عليه اللجان الشعبية التي تتعامل مع أهالي الزبداني بذل وإهانة وخاصة النساء والأطفال، حتى أن أحدهم كان يتعرض للأطفال ويأخذ منهم الخبز في طريق عودتهم من الفرن بعد وقوفهم لساعات طويلة في طابور الانتظار.

وعن الأسعار وتوفر المواد قالت «شام»: إن الأسعار مرتفعة جداً في حال توفرت المواد بالمقارنة مع أوضاع السكان المادية حيث وصل سعر ربطة الخبز لـ 250 ل.س، وكيلو البطاطا 190 ل.س، وكيلو البندورة 180 ل.س، وكيلو السكر 170 ل.س، وليتر البنزين 300 ل.س، وليتر المازوت 170 ل.س، وجرة الغاز إلى 2500 ل.س، ما دفع غالبية أهالي الزبداني لزراعة أي قطعة أرض ولو صغيرة على باب بيتهم، أو بالقرب منهم لإعانتهم بالمصاريف أو للاكتفاء الذاتي على الأقل، مع الإشارة إلى أن الكهرباء والماء والهاتف الأرضي والخليوي والانترنيت مقطوعة نهائياً عن المدينة منذ أكثر من خمسة أيام.

وحول الوضع التعليمي أكدت «شام» توقف المدارس في المدينة نهائياً نتيجة استهدافها بالبراميل، وصفوفها وباحاتها المدمرة تبكي

سهل الزبداني أيلول 2013

دمار الأبنية نتيجة القصف بالبراميل المتفجرة

طلابها الذين غابت شقاوتهم عن مسامع جدرانها، وتم تحويل بعض بيوت النازحين إلى مدارس بسعي من معلمات ومعلمين المدينة، يرسل بعض الأهالي أبنائهم للدراسة فيها تحت الخطر، والبعض الآخر يفضل تعليمهم في المنازل خوفاً على حياتهم من القصف.

وهناك حالات أخرى حيث تم إحداث دوام خاص لطلاب الزبداني النازحين إلى بلودان، إلا أن الطلاب يتعرضون للمضايقات والتذمر من قبل اللجان التشبيحية التي تحرس المدرسة حسب زعمها، والأطفال الذين هاجروا مع ذويهم إلى لبنان منهم من يلتحق بمشاريع التعليم التي ينفذها الناشطون هناك، ومنهم من ترك التعليم أو التحق بالمدارس حسب الإمكانيات هناك.

ومعظم الشباب والشابات حرموا من الجامعة بسبب خوفهم من المرور على الحواجز التي تم اعتقال عدد كبير من الطلاب والطالبات بمجرد مرورهم عليها إلى دمشق، وللأسف من ذهب إلى لبنان منهم لم يتسنى لهم تكملة دراستهم كما كانوا يرغبون، أو كما يجب متابعتها من الأساس بسبب التكاليف العالية واختلاف المناهج كليا.

ولنفس الأسباب «الخوف من الاعتقال» تخلى الموظفون ممن كانوا يعملون في دمشق عن وظائفهم بعد أن تعرض الكثير منهم للاعتقال، ولكي لا يتعرضوا إلى ما تعرض له الكثير من المعتقلين من تعذيب داخل الفروع الأمنية والمعتقلات.

وبالنسبة للوضع الصحي قالت الناشطة الإعلامية «شام» الوضع سيء جداً داخل الزبداني، ولا يوجد فيها سوى مشفى ميداني واحد، قدراته الخدمية بسيطة جداً،إضافة إلى النقص الحاد بالمواد الطبية اللازمة والأدوية، والمعقمات، ويتم تغيير موقعه كل فترة، بسبب استهدافه من قبل الطيران، ويعمل به طبيبين فقط وممرضين مساعدين لإغاثة المصابين جراء القصف بالبراميل والدبابات، ويعالجان حالات بعيدة عن اختصاصهما، وتمكنا رغم قلة الإمكانيات إنقاذ حياة الكثيرين.

أكثر الحالات الموجودة حرجة وتحتاج إلى علاج وعناية كبيرة، ونفقات علاج، وهناك أمثلة على أخطاء طبية بسبب قلة الخبرة حدثت في الكسور، حيث اضطر عدد من المصابين إلى اللجوء إلى لبنان عن طريق الجبل لمتابعة حالته بعد أن يتعافى في لبنان، وتم إعادة كسر اليد أو الرجل لإعادة تجبيرها من جديد.

وأوضحت شام حول الأوضاع خلال أيام عيد الفطر أن نظام الأسد أمطر الزبداني بهدايا من البراميل المتفجرة للأطفال ولأهالي الزبداني الصامدين فيها، خلال أيام العيد كما سابقاتها ولأكثر من عام، بغارات يومية تتراوح بين غارتين وأربعة بعد الحادية عشرة ليلاً، وفي كل غارة تلقي الطائرة برميلين، واعتاد الأهالي على التجمع في بيوت أرضية في موعد الغارات لحماية أنفسهم.

وخلال شهر رمضان شهدت المدينة نشاطات مختلفة حيث أقامت جمعية إيثار الخيرية مشروع إفطار صائم، وتعاون الأهالي في زراعة الخضرة، وصناعة الخبز بأيديهم، وإنشاء مواقد للطبخ بسبب عدم توفر الغاز.

وقالت «شام» أن النساء في الزبداني يتحملن عبئاً كبيراً، فهن من يحضر الطعام، ويجلبن المياه بالتنك من أماكن بعيدة، «لأن الرجال لا يستطيعون المرور عبر الحواجز لأنهم سيكونون عرضة للقنص» وهن من يجلبن المواد التموينية والخبز من المناطق المجاورة، سيراً على الأقدام مخاطرين بحياتهن بالمرور عبر الحواجز وكثير من النساء والأمهات استشهدن خلال تحضيرهن للطعام خلال شهر رمضان على مدى ثلاث سنوات.

القصف الهمجي دمر معالم المدينة، وما تبقى منها فهو آيل للسقوط، والبنى التحتية السياحية للمدينة، واستهدف جميع الجوامع والكنائس، والدير الوحيد في المدينة، كما تم ضرب السكك الحديدية، وحرق أشجار السهل التي تمثل مصدر الرزق الرئيسي لسكان الزبداني بفعل القنابل الضوئية الملقاة في كل ليلة، إضافة إلى الأشجار التي تيبست بسبب الجو العام.

الموسم المكدس منذ ثلاث سنوات لم يستطع الأهالي جنيه بسبب القصف، والمواسم القليلة التي تم جنيها ضارة بالصحة لأنه تنفس من بقايا القذائف والبراميل والحرائق، ولم تتوفر له المياه الكافية، وتقدر خسائر السكان نتيجة عدم تمكنهم من حصاد ما زرعوا بالمليارات خلال العامين الماضيين.

حوالي خمسة آلاف شخص صامدون في الزبداني «عائلات وأطفال ونساء» من أصل 25 ألف نسمة تعداد سكانها قبل نزوح الأهالي نتيجة الحرب العشواء التي شنها النظام على المدينة، والتعاون بين الأهالي يتم في أروع صوره، يتحدون القهر والحصار بالإصرار على البقاء والصمود، وإرادة العيش والأمل في الغد.

واختتمت الناشطة الإعلامية «شام» بالقول: أكثر من 450 شهيد في الزبداني بينهم أكثر من 30 طفلاً تحت سن 13 عام، وعدد كبير من المفقودين نساءً ورجالاً لا يعرف مصيرهم، وأكثر من 500 معتقل ومعتقلة، وعدد كبير استشهد تحت التعذيب، لم تثن أهالي الزبداني.

وتقع مدينة الزبداني في ريف دمشق الشمالي الغربي على بعد 47 كيلو متراً من العاصمة دمشق، وهي تخضع تحت سيطرة مقاتلي المعارضة، وهم جميعهم من أبناء المدينة، ولا وجود لمقاتلين من الخارج فيها.

ونتيجة القصف الذي تسبب بإلحاق أضرار كبيرة بشبكة التيار الكهربائي وتقطيع العديد من الأسلاك، والانقطاع الطويل بالكهرباء وبالتالي توقف الإتصال بشبكة الانترنيت، يعمد السكان إلى تعليق الكابلات وسحب الخطوط من أجزاء الشبكة التي لا تزال تعمل خارج أوقات القطع أو التقنين، ويقوم بعض المهندسين المحليين بتشغيل الحواسب والمخدمات عبر شحن البطاريات، وهو ما لا يتوفر دائماً لارتباطه بتوافر الكهرباء، ويذكر أن مبنى البريد تعرض للقصف بالبراميل المتفجرة عدة مرات بسبب وقوعه ضمن الأحياء المحاصرة.

وعبر الناشطون المعارضون في حملتهم عن «تقصير» المواقع الإعلامية المعارضة في تغطية أخبار المدينة تماماً كما «أغفلت الاهتمام بها» المنظمات الإغاثية والحقوقية، سواء كانت دولية أو تابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

الرقة الأسيرة، والنصر البارد..
أحداث الفرقة 17، هل يراه الرقاويون "تحريرا"؟

■ الرقة - ناصر محمود

سيطر تنظيم الدولة الإسلامية، ما بات يعرف بـ داعش، على الفرقة 17 في ريف الرقة، التي كان الأسد وعد في خطاب قسمه باسترجاعها، وذلك مساء يوم الخميس 24 / 7 / 2014م. فبعد حصار دام عاما ونصفا، شن عناصر تنظيم داعش هجوما بسيارتين مفخختين، مساء يوم الأربعاء، تمكنوا به من السيطرة على معظم الفرقة، وفي اليوم التالي تمكنوا من تحرير الفرقة، ونشروا صوراً لقتلى النظام، ثم تابعوا البحث عن الفارين من المعركة باتجاه مطار الطبقة واللواء 93، وهما النقطتان الوحيدتان اللتان ما تزالان تحت سيطرة النظام في ريف الرقة.

كما تمكن تنظيم داعش من السيطرة على حقل الشاعر، قبل استرجاعه من قوات النظام، وقتل وأسر أكثر من 250 من قوات الأسد.

داعش استولت كذلك، على الفوج121 الميلبية، أكبر تجمع في الشرق السوري لقوات الأسد، وقتل عناصر التنظيم وأسروا المئات، وربحوا كميات ضخمة من السلاح النوعي والثقيل، إضافة للذخيرة.

أخبار جعلت الكثيرين من المتابعين للشأن السوري، يراجعون حساباتهم ويفكرون بالوضع الراهن من جديد، والمعادلة الجديدة المتمثلة بدخول داعش على خط المواجهة الفعلية مع النظام في مناطق سيطرتها.

فهل يمكن القول إن شهر الدم بدأ بين الطرفين، بعد انتهاء شهر العسل؟ وكيف ينظر الناس في الرقة لتحرير الفرقة 17 وبقية الانتصارات؟

أسئلة كثيرة وتحليلات متشابكة، لذا كان من الأولى البحث عن كيف تعامل الناس مع المعركة وأخبارها المتتالية.

معاذ، وهو طالب جامعي ومن سكان الرقة، اعتبر أن كل ما تقوم به داعش اليوم محل كثير شك، مضيفا أن علاقتها مع النظام تثير الريبة، فهي تصدر لهم النفط على حد قوله، وتبيعهم الكهرباء والماء، فيما تكون المعارك على أشدها بينهما، يتعجب معاذ ويتابع: "هذه العلاقة تؤكد الرأي القائل إن انتصارات داعش على النظام هي لمحاولة توسيع نفوذها في المناطق المحررة، وهذا ما يفسر انسحاب (لواء داود) المبايع للدولة، تحت ضربات النظام في حقل الشاعر البعيد عن مركز سيطرة داعش في سوريا، والذي حرر الحقل دون تنسيق مع داعش كما أشيع، فلم يؤازره التنظيم، فاضطر للانسحاب، وحافظ التنظيم على سيطرته التامة في الفرقة 17.

ممن التقيناهم أيضا، أثناء استطلاعنا وجهات النظر الشعبية حول الانتصارات الأخيرة لتنظيم الدولة، محمد، وهو صاحب محل تجاري. محمد قال إن النظام "استطاع بطريقة ذكية تحويل معظم المعارضة المسلحة على الأرض إلى معارضة إرهابية من وجهة نظر العالم، والانتصارات الوهمية الأخيرة، هي خطوة باتجاه تقسيم سوريا، وتمدد داعش سيضعف صوت المعارضة في الخارج، وسيغير السلوك الدولي تجاه القضية السورية، وهو سلوك متردد أصلاً، وما التحرير الذي يتم الحديث عنه، للفرقة 17 وغيرها من المناطق، إلا تبادل للأدوار بين داعش والنظام.

المدرس في إحدى مدارس المدينة، صلاح، أكد بدوره أن تنظيم الدولة لم يحرر منطقة واحدة مهمة منذ تغيير اسمه إلى الدولة الإسلامية، عدا الفرقة 17 المتهالكة والمحاصرة، والتي قدم ثوار الرقة على أسوارها قرابة 300 شهيد، حيث لم يبق إلا القيادة العملياتية آنذاك، وبعدها اضطر الثوار للانسحاب إثر بدء المعارك مع داعش في عموم الشمال السوري، وقتلت داعش أكثر من مئة مقاتل من حركة أحرار الشام ممن كانوا يحاصرون الفرقة"، ويواصل صلاح حديثه قائلا: "داعش فرقت صفوف الثوار وقتلت منهم أكثر مما قتل النظام، وحولت المعادلة من ثنائية الثورة والنظام المجرم، إلى ثلاثية لا يمكن تجاهلها، هي الثورة والنظام وتنظيم الدولة الإسلامية. هذا يصب في مصلحة النظام، كثير من الفصائل بدأت تخزن السلاح للمواجهات بعد سقوط النظام.

طالب جامعي آخر من سكان المدينة واسمه محمد، وافق سابقيه من المستطلَعين، بالقول "إن النظام انسحب من الفرقة 17 بالاتفاق مع داعش على الأغلب، حيث انسحب عناصره إلى اللواء 93 ومطار الطبقة تاركاً بعض العناصر للحماية الشكلية والتمويه، وضحى بقائد الفرقة لتنطلي الحيلة على الجميع، وما يؤكد ذلك، أن هروب الجنود كان صعباً للغاية، فالفرقة محاصرة بشكل محكم، وهي محاطة بمناطق خاضعة لسيطرة عناصر التنظيم، ومحاطة بحواجزه المنتشرة، لأضف إلى ذلك أن عناصر النظام غرباء عن المنطقة، لا يعرفون الطرق الفرعية، وأقرب نقطة هي اللواء 93 على بعد 45 كم، فمسألة تخطيهم لكل هذه الحواجز وبهذه الظروف هي في رأيي ضرب من الخيال، وما يزيد الشكوك هو فرض داعش لحظر تجول في ما أطلق عليه يوم التحرير، في المنطقة الشمالية للرقة".

لكن "الدولة الإسلامية" حققت "انتصاراً كبيراً وهزمت النظام وحررت فرقة كاملة في24 ساعة" برأي أبو محمود، وهذه فيما يرى "نقطة إيجابية تحسب لتنظيم الدولة، فقد كسرت معنويات النظام، وأنهت آخر أمل له بالوجود في هذه المنطقة، وأثبتت أنها فصيل لا يرتبط بالنظام ولها مشروعها الخاص بها، بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا، ولو أن الجيش الحر هو من أنجز هذه العملية، لرأينا الإعلام يتكلم لمدة طويلة دون تشكيك بهذا الانتصار الكبير، العدو الأول هو النظام، لذلك يجب العمل على توجيه السلاح للنظام فقط كي نسرّع بالحسم، لأن الغرب والعرب لا يهتمون بالدم السوري المسال، وتبين مع الزمن أن استراتيجية داعش هي الصحيحة"، أما عما على تنظيم الدولة فعله برأي أبو محمود، فـ"تحسين سلوكها بمناطق سيطرتها، كي تظفر بتأييد الناس".

تباينت آراء العينة إذن بتباين انتماءاتهم، ليس هناك إجماع على نقطة بعينها، وبين سكان المدينة طيف واسع متعدد من الأهواء والمواقف. عمار، وهو مقاتل سابق في الجيش الحر، ركز على مسألة انسحابات عناصر النظام بالجملة. "كان واضحا أن عناصر الفرقة مصيرهم الموت المحتم، دفاعهم بالتالي سيكون مستميتا، لو لم تحدث انسحابات لطالت المعركة على الأقل، ومن يعرف جغرافية الفرقة يدرك ذلك، فكتيبة الكيمياء تعتلي الفرقة وتشرف عليها، ويمكنها الصمود لفترة أكبر، ولكن الانسحابات من الفرقة ساهمت بالانتصار السريع للدولة، ومطار كويرس سيكون مصيره نفس الفرقة 17، سيتحرر بعد فتح طريق لمعظم عناصر النظام بالانسحاب تاركين بعض العناصر والقادة كباش فداء".

الطبيب أبو محمد، رأى أن الأمر كله يدور حول التقسيم القادم. "تحرير الفرقة 17 والانتصارات القادمة لتنظيم الدولة، هي خطة نتاج توافق دولي، لتكون الخطوة الأولى لتقسيم سورية إلى دويلات، وأعتقد أن داعش ستتمدد خلال الأشهر القادمة إلى حلب وإدلب، وتصل إلى شمال حمص، لترسم حدود إقليم سني مضطرب

أحد عناصر داعش في مساكن ضباط الفرقة 17

هنا دمشق .. يوميات ومشاهدات

■ دمشق - عامر محمد

لعشرات السنين".

ولدى سؤالنا أبو جاسم، وهو من مواطني المدينة ووالد أحد المقاتلين في صفوف التنظيم في الرقة، أجاب: "منذ شهور أعاني مع ابني من أجل ترك التنظيم، أما اليوم فقد اكتشفت أن الحق مع ابني. وفعلا كما كان يقول لي: قادة الحر مرهونون لحسابات الخارج، لقد بتُّ أصدق هذا الكلام اليوم".

أحمد وهو محام ومن سكان الرقة، لاحظ لنا أن "سياسة داعش كانت ذكية جدا بشأن تأخير تحريرها للفرقة 17، تاركة الناس ينتقدونها على التأخر ومركزين هم أنفسهم على هذا الانتقاد ومن ثم على ما سموه النصر، وكأن الفرقة 17 هي مبنى الأركان أو القصر الجمهوري، وكأنما ليس لداعش ذنب في تأخير النصر وبراميل الموت التي تسقط على رؤوس الآمنين، فعندما حررت داعش الفرقة نسي البسطاء من الناس ممارسات داعش بحق المواطنين، واعتبروا داعش معارضة فجأة، رغم أن تحرير الفرقة هو لتثبيت دولتهم، وليس لتحرير سورية" ويتابع محدّثنا قائلا: "لنفرض أن داعش حررت الفرقة 17 منذ سيطرتها التامة على الرقة في بداية هذا العام، كان الناس سينتقدون اليوم سلوك داعش المهادن للنظام، وظلمها للناس في مناطق نفوذها أيضا، داعش منذ وجودها لم تحرر نقطة مهمة سوى الفرقة 17، علينا أن نتذكر هذا".

حاولنا استطلاع رأي عناصر التنظيم مباشرة، ولدى سؤالنا فعلا لشاب من تنظيم الدولة، لم يقل لنا الكثير.. "الحقيقة باتت واضحة كالشمس، وكوضوح دولة الخلافة أعزها الله، وانتصارات الدولة كشفت المنافقين وعرتهم".

يبقى أن آراء الناس حول التنظيم الذي احتكوا به وعاشوا تحت حكمه شاؤوا أو أبوا، هي مؤشر مهم إن لم يكن الأهم، لتحري خارطة الموقف في الرقة. ويبقى أيضا أن التردد هذا يعكس حقيقة بات يعرفها الجميع. داعش فصيل مستقل له أهدافه الخاصة، وهي متعارضة مع أهداف ثورتنا أشد التعارض، ومغالاته لا تشبه المناخ الوسطي الذي اعتاد السوريون أن يتنفسوا فيه دينهم ويمارسوه كمنهج حياة معتدلة ومبادِرة، هذا عدا ما بات معروفا أيضا، من الاختراقات الكبيرة في صفوفه وفي قياداته، وهو ما وثقت به وثائق عدة تداولتها الصحافة الرصينة في المنطقة والعالم، من قبل مخابرات نظام الأسد، والمخابرات الإيرانية وغيرها، والتي تجيره بصورة ما لتحقيق أهدافها الخاصة، واستمرار وجوده بهذا الشكل، برأي قطاع واسع جدا من الثوار الذين هم الأحق بثورتهم، قد يكون إذا لم تتراص الصفوف، رصاصة الرحمة على ثورة الكرامة السورية.

تضحك أربعة نساء وتقهقهن في مقهى فاخر في ساحة الميسات بدمشق، يلتقطن "السلفي" كلما غيرن مكان جلوسهن، أو مكان رمي شعرهن على أكتافهن، ويرفعن الصورة الجديدة على الفيسبوك، وينتظرن التعليقات وضغطات الإعجاب على هيئاتهن الرقمية، المقهى هو جزء من وزارة الأوقاف، في أحدى زواياه المطلة تماماً على الشارع وضع تمثال قديم لحافظ الأسد، طلي باللون الذهبي، في أسفله ينام طفل مع بعض قماش، هي الحادية عشرة والنصف ليلاً، الأربعة في الداخل يغيرن المشروب بمشروب ساخن آخر، في الخارج يغير الطفل قطعة من الورق المقوي تحت ظهره كلما شعر أنها أفضل، تفكر واحدة منهن في الداخل في نفخ خدها وحقته، ويفكر الطفل في قطعة خبز أكلها هذا الصباح ويلوم نفسه لو أنها وفّر بعض منها لهذا الوقت، تبحث ثانية في الداخل عن عشيق جديد، وسيبحث الطفل غداً عن رصيف جديد.

يوم الخميس السابع عشر من تموز سيطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على جبل شاعر في ريف حمص، الجبل الذي يضم أكبر حقل غاز سوري، قتل فيه بحسب مصادر المعارضة أكثر من ثلاثمائة وخمسين عنصراً من قوات النظام ودفاعه الوطني، كما العادة الخبر لم يبث من إعلام النظام، الملفت في تاريخ قيام الدولة الإسلامية بمهاجمة الحقل والسيطرة عليه، هو أنه يلي اليوم الذي خطب فيه الأسد وأعلن الانتصار، ما تقوله مصادر مقربة من النظام أن الهجوم الذي نفذته داعش كان بتواطئ غير مباشر من صقور في النظام، والهدف هو إرسال رسالة إلى الأسد بعد أن استثنى هذه الصقور من حفل تنصيبه رئيساً، المعلومات تشير إلى أن صقور في الجيش والمخابرات شعرت بغيظ شديد بعد ترتيبات القسم غير المعلنة وما تلاها من تقاسم جديد للبلاد أو ما تبقى منها بين وجوه النظام وزبانيته، ما لحق بالصقور من إقصاء جعلها تخلي مواقعها وتترك للتنظيم الطريق مفتوحاً باتجاه الحقل أولاً ثم باتجاه شركة "ليد" في ريف حمص الجنوبي لذات الغرض "للوي يد الأسد".. قتل في المعركة الثانية أكثر من مئتين من عناصر الجيش.

يدخن السوريين من مدمني التبغ في دمشق أنواعاً رديئة جداً من الدخان، انتشرت وذاع صيتها منذ ثلث سنوات مع ارتفاع سعر صرف الليرة السورية كقابل الدولار، "المانشستر" نوع رخيص نسبياً في دمشق اليوم ثمنه 100 ليرة سورية، لكنك لا تستطيع أن تحصل على علبة منه من أي دكان أو بقالية فهناك محال معينة لبيعه، اللجان الشعبية أو الدفاع الوطني التي حياها الأسد في خطابه التنصيبي، تحتكر هذا النوع كثير البيع، وتحتكر توزيعه في قلب العاصمة، هدد أحد عناصرها صاحب محل بشكل واضح قائلاً له إن وجدت عندك علب سأغلق محلك بالشمع الأحمر.

الشمع الأحمر كان مصير الدكان الصغيرة التي أخطأ راغب وفتحها في مساكن الديماس على أطراف العاصمة، فبعد أن أقترض الشاب النازح ممن تبقى من ذويه وباع مصاغ زوجته وأستأجر دكاناً بعشرين ألف ليرة شهريا لستة أشهر متتالية، زاره ضابط يقيم في الحي الذي يقطنه نافذون في يوم عمله الأول، وأخبره بطريقة أراد أن يسميها "ودية" بأن عليه أن يغلق فوراً لأنه لا يريد "وكراً" قرب منزله، ظن الشاب أن التهديد طويل الأمد ففتح محله في اليوم الثاني لتغلقه البلدية في الثالث، حاول راغب أن يخرج مبردات تمتلكها شركة مياه غازية من محله كي لا تترتب عليه مبالغ إضافية يعجز عن دفعها، وافقت البلدية ورفض الضابط وظلت المبردات في الدكان المغلق.

انتظر سكان دمشق يوم الخطاب لا لكي يسمعوا الأسد بل لكي يتقوا رصاص حاشيته ومحبيه بعد خطابه، لكن الرصاص لم يطلق أبداً، كان النظام قد لجئ إلى أسلوب غريب كي يوقف إطلاق الرصاص السعيد بزعيمه، إذ سُجل قطع للتيار الكهربائي من الساعة الثانية عشرة ظهراً وحتى الثالثة عصراً (موعد قسم الأسد ثم خطابه) في مناطق عش الورور، مزة 86،مساكن الحرس، جبل الورد، لم يرى المحبون الهائمون الخطاب الذي أتى قبل يوم كامل من موعده، فلم يلقموا ولم يطلقوا، ولم يضع الأسد نفسه في موقف سيء كما حدث سابقاً حين ناشدهم بعدم الإطلاق بعد فوزه المفاجئ بالانتخابات، حينها لم يستجيبوا وأطلقوا المزيد من الرصاص احتفالا بمناشدتهم من قبل أسدهم.

لا تزال السيارات التي لا تحمل أرقاماً تتجول في العاصمة وتسلك الخطوط العسكرية وترفع صوت أغان طائفية تمجد الأسد حيناً وتبث الألم وتجتره على مقتل حفيد الرسول حيناً أخر، أو قد تُحيي

حسن نصر الله حيناً آخر، حتى هذا لم يعد مستفزاً لكثيرين في العاصمة، بعد أن كان يقابل بجمل التململ والرفض، إحدى السيارات التي لا تحمل أرقاماً، بل صورة تغطي الزجاج الخلفي بالكامل، ويظهر فيها الأسد رافعاً السبابة بينما كتب تحت صورته "زلزالك قادم"، صدمت طفلاً لم يصل الخامسة من عمره في شارع رئيسي في العاصمة، ركضت أمه تجاه ابنها فيما رفع والده صوته وشتم السائق، الوالد لم يكن قد أدرك أن السيارة بلا رقم، فتحت أبواب السيارة وخرج أربعة رجال منها، وردوا الشتيمة للأب الذي صمت تماماً، فيما الأم تبكي وتنظر لطفلها، قام أحدهم بشد الأب من ملابسه وصرخ فيه، ثان منهم حمل الولد وألقاه على الرصيف، عاد الأربعة للسيارة ومضوا فيما صمت الأب وبكت الأم وتابع المارون طريقهم وكأن طفلاً لم يدهس.

طوال ثلاث سنوات رصاصة واحدة اخترقت زجاج الشرفة في منزل أحمد 30 عاماً، الرصاصة التي وصلت لشرفة منزله في أوتستراد العدوي من مقاتلين معارضين كما يعتقد، كانت كافية كي يتصل بالأمن ويقلب معهم حياة أكثر من ألف شخص، منزل أحمد يطل على مجموعة من المنازل التي تدعى "عربية" في العدوي، هي منطق تسمى "الديوانية" منازلها مخالفة لقوانين البناء المعمول بها ولا يتجاوز أكثرها ارتفاعاً علو طابقين، من شرفته في الطابق الثاني عشر يشاهد أحمد الأمن وهو يقوم بمداهمات بعد منتصف الليل بين المنازل، أخرجت النساء والرجال والشبان وقلبت الأسرة والموائد والخزائن بحثاً عن السلاح، لم يجد الأمن شيئاً فوضع حاجزاً على أحد مداخل الحي وأغلق البقية بمتاريس، يقول أحمد أن الديوانية صدر بحقها أمر إزالة فهي نشاز بين أبنية برجية، لكن الأهالي في أبراجهم أوقفوا القرار، لأن أي بناء جديد سيرفع على أرض الديوانية سيعيق مشهد دمشق من على شرفاتهم.

وعادت الحياة إلى دمشق ليلاً، المطاعم تغص بهم، يملئون الشوارع ليلاً منذ أول يوم لمونديال البرازيل، ثم مع شهر رمضان بت قادراً على التجوال ليلاً في دمشق بعد الثانية عشرة ليلاً لتجد غيرك في الطريق بشكل يشبه إلى حد كبير ما كان قبل ثلاث سنوات، تسللت الحياة إلى دمشق من جديد ولم يعد وقع المعارك في ضواحيها مؤلماً لسكان قلبها ونازحيه، بات خبر القصف والرمي والدك والجوع آخر الهم بالنسبة لهم، وهم ليسوا إلا مدنيون ونصف مدنيين، ما عاد يعنيهم ما حصل في الحرب وما خلفته من جثث بين أقدامهم.

كرنفال وعروض مسرحية للأطفال النازحين في مخيمات اليميضية بريف اللاذقية أول أيام العيد

سوريتنا | ريف اللاذقية

قدم فريق الكرفان السحري Magic Caravan بالتعاون مع منظمة ياسمين بلدي عروضاً وفعاليات مسرحية للأطفال النازحين في مخيمات اليميضية في جبل التركمان بمنطقة ريف اللاذقية على الحدود السورية التركية بهدف إدخال البهجة إلى قلوبهم وإعادة إبداعهم في مظاهر الفرح في عيد الفطر الذي مر حزيناً على أغلب المناطق السورية.

وتضمنت فعاليات الكرنفال "التي بدأ العارضون بالتدرب عليها من منتصف شهر رمضان " عروض مسرحية بألبسة الأطفال، وفقرات ترفيهية، ومسرح عرائس، والرسم والتلوين إضافة إلى المسابقات، وقدمت في مخيمين من مخيمات اليميضية في أول أيام عيد الفطر.

و خلال العروض تم توزيع الألعاب والهدايا " التي جمعت من متبرعين " على أطفال المخيم الذي يفتقر إلى أدنى مقومات الحياة.

كما تم تقديم بعض الملابس والأحذية للأطفال من التبرعات التي جمعت من المنظمين ومن أنصار الثورة، ومن إذاعة هوا سمارت.

يقول ياسر باريش منظم الحفل، نحن نعمل مع الأطفال في أغلب مناطق المخيمات السورية، وبالتنسيق مع بعض ناشطي ريف اللاذقية أخبرونا عن مخيمات تسمى "اليمضية" على الحدود التركية، وهي مخيمات فقيرة ولا تصلها أغلب منظمات الإغاثة والدعم الإنساني، فأخذنا القرار بتجهيز النشاطات والعروض المسرحية والترفيهية ومسابقات الرسم ومسرح العرائس، وبدئنا بالترتيبات منذ منتصف شهر رمضان.

ويضيف، بدأنا بحملة تبرعات لشراء هدايا وألعاب الأطفال، بتبرعات من منظمة ياسمين بلدي، وإذاعة هوا سمارت، بالإضافة لتبرعات من من بعض الناشطين، وتمت تغطية تكاليف الفعاليات.

يذكر أن فعاليات الكرنفال اصدمت ببعض العقبات في المخيمات الأخرى في ريف اللاذقية، لكن يسعى المنظمون لاستدراكها وتعميم النشاطات على باقي المخيمات.

الدعم النفسي .. ضرورة يحتاجها كل سوري

■ مها الخضور

التقيته قبل فترة قصيرة في اسطنبول، كان حديثه يتمحور حول مخاوفه من إعادة اللاجئين السوريين إلى المخيمات قرب الحدود، محمد لم يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره، وهو ناشط سابق اضطر إلى الفرار من دمشق إلى بيروت، وبعد فترة وجيزة، أحس بأنه غير مُرحّب به هناك، فغادر بيروت إلى عمان، ليكتشف أن الحال في الأردن الشقيق ليس بأفضل من الحال في لبنان الشقيق، فقرر المجيء إلى تركيا، وهو يحلم بمكان يستطيع الاستقرار فيه مع زوجته وطفله الصغير. وحين تكلم عن رحلته متنقلا بين دول الجوار، باحثا عن بلد يحتضنه، عبّر عن خيبة أمله من تلك الرحلة، وعدم ثقته بالمجتمع الدولي، أو بأي دولة تدعي أنها صديقة للشعب السوري، ثم أكمل حديثه عن عمله في مجال الدعم النفسي خلال أعوام الثورة، وابتسم بسخرية من المفارقة التي بات يعيشها الآن، وهو يشعر بأنه بالفعل بحاجة إلى دعم نفسي. قال أيضا: "كل مواطن سوري بحاجة إلى الدعم النفسي".

ليس اكتشافا جديدا بالفعل، أن يقول أحدهم إن السوريين جميعهم يعانون من أزمات نفسية نتيجة للصراع الذي مازال مستمرا منذ العام 2011 دون أن يستطيع أحد التكهن بموعد انتهائه. كما أن أحداً لا يستطيع إنكار دور العديد من المنظمات غير الحكومية، الدولية والمحلية، العاملة على امتداد الحدود التركية والأردنية واللبنانية مع سوريا، في تقديم العلاج والدعم النفسي لملايين السوريين في تلك المناطق، وأكدت وثائق هذه المنظمات أن التشريد الجماعي والعنف اليومي وموت الأحبة، وغيرها الكثير من العوامل الأخرى، قد تسببت بتشوهات نفسية بات غالبية السوريين يعانون منها.

وبحسب تصريح (كيرت غورينغ)، المدير التنفيذي لمركز مينيسوتا لضحايا التعذيب في الأردن، والذي وصف اللاجئين السوريين الذين تعامل معهم، فإن "هؤلاء بحاجة ماسة للرعاية العقلية والنفسية". كما أن مسؤولين في الهيئة الطبية العالمية ممن يقومون بعمل واسع النطاق مع اللاجئين السوريين داخل وخارج سوريا، قالوا في تقرير أخير وُضع استنادا إلى فحوصاتهم التي أجريت على عينة من حوالي 6000 شخص: "إن هناك حوالي 31٪ من اللاجئين يعانون من اضطرابات عاطفية شديدة، وأن حوالي 20٪ منهم يعانون من اضطرابات نفسية كالاكتئاب والقلق وغيرهما، بينما 6٪ من اللاجئين يعانون من اضطرابات المزاج ثنائي القطب، المتعارف على تسميته بالفصام، وأن نسبة 10٪ يعانون من طيف واسع من الأمراض الذهانية الأخرى".

من ناحية أخرى، أكدت الهيئة المذكورة، أنه في حالات الصراعات والحروب، يشيع العديد من الأمراض النفسية والذهنية كالقلق واضطراب الإجهاد اللاحق للصدمة النفسية، وتميل هذه الاضطرابات إلى الارتفاع بنسبة 15-20٪ عما قبلها.

وواقع الحال، أن اللاجئين السوريين يعانون الكثير من المشاكل النفسية الكفيلة بالتسبب بإصابتهم بالعديد من الأمراض، فهم يواجهون ضغوطا حادة ناجمة عن محاولاتهم جاهدين تأمين الاكتفاء لعوائلهم، بدءا من صعوبة تأمين المال اللازم لاستمرار حياتهم، وليس انتهاء بالعيش في المخيمات المكتظة بالسكان القادمين من مناطق مختلفة، وبيئات اجتماعية غير متجانسة، ما يتسبب في وقوع العديد من الخلافات بينهم، دون أن يستطيعوا إيجاد الحلول المناسبة، وبدل أن تسارع الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لإيجاد الحلول لهؤلاء اللاجئين، تُرك أغلبهم يواجه مشاكله بطرقه الخاصة، الأمر الذي فاقم تلك الإصابات النفسية، وحوّل بعضها إلى أمراض مستعصية يصعب علاجها، وتضاعفت تكلفة ذلك العلاج، لتصبح أعلى بكثير حسب رأي المختصين.

كيف يستطيع المواطن السوري تفادي تلك الأزمات النفسية، أو هل يستطيع، مهما كان عمليا أو مرناً في مواجهة مشاكله؟ ليس طبيعياً على الإطلاق، أن يمر المرء بما يمر به السوريون من عذابات، تتصل بخبرات شخصية مُرهِقة مع الاعتقال في زنازين الأسد، تلك التي أذهلت العالم بوحشيتها، وطرائق التنكيل التي مورست فيها ضد المعتقلين، من ربط أيديهم خلف ظهورهم لشهور، إلى اقتلاع أظافرهم وإبقائهم في وضعية الدولاب سيئة الذكر، وسواها الكثير من بدع التعذيب الأخرى التي ذهب ضحيتها عشرات آلاف السوريين، أما من كان حظه أفضل قليلا ولم يدخل المعتقل، فالصور والقصص التي يرويها الأقربون عن المعتقلين والشهداء والبيوت المهدمة والجرحى والمبتورين، والتي يتناقلها السوريون كبارا وصغارا، تقوم بالمهمة.

عدد كبير من الأطفال، مثلا، فقدوا قدراتهم الطبيعية في النطق أو الحركة أو التحكم بالبول، بسبب مشاهدات لم يستطيعوا احتمالها، كتعذيب آبائهم أمام أعينهم أو اغتصاب أمهاتهم، وكانت المشاعر المتضاربة وفي مقدمتها العجز التام عن تقديم أي نوع من المساعدة، كفيلة بإفقادهم ما وهبتهم إياه الحياة من مدارك، وحرمانهم من أمور أساسية ليس النوم أولها ولا آخرها.

ورغم التقارير اليومية عن الأوضاع الإنسانية الكارثية التي يعيشها الشعب السوري عموما، وشريحة اللاجئين والنازحين على وجه الخصوص، إلا أن المواقف الدولية الرسمية وغير الرسمية، لم تتجاوز إبداء الأسف والأسى، على حال شعب يقتل يوميا، وبطرق لا يفي وصفها بالبشعة شيئا من بشاعتها، دون تقديم أية حلول من شأنها تخفيف معاناة هذا الشعب. فهل حقا لا يستطيع العالم تأمين القليل من الدعم لتوفير حياة تضمن أدنى درجات الكرامة للاجئين الذين ضاقت بهم الأرض؟ وهل تكفي مجموعات الأطباء النفسيين من المتطوعين على قلتهم، ومع الأخذ بالحسبان أن هناك من يقومون بمهامهم الأمنية تحت غطاء تقديم الدعم النفسي والإنساني؟ هل يكفي هؤلاء الأطباء والمعالجون، للتعامل مع هذا الكم الهائل من المصابين، ضمن برامج لا تتعدى بضعة جلسات يمكن توفيرها على مدى أيام أو شهور قليلة؟

تعليقاً على هذه الأسئلة وغيرها يقول محمد، الناشط السابق: "أحدٌ، لم يتصد للإصابات النفسية البالغة التي أحاقت بالسوريين، بل اقتصر عمل الكثيرين من المهتمين، على أعمال تطوعية غير منظمة، ومع الأسف حرص كثيرون على الاستعراض، لينصب الاهتمام على تصوير وتوثيق أنشطتهم، بأكثر من الاهتمام بالفوائد المرجوة من تلك الأنشطة، أو بالطرق اللازمة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المصابين، ومحاولة تقديم الدعم والعلاج اللازمين.

عطبٌ ضخم في الحياة وفي قلوب الناس, تحدثه الحرب دائما، ومع عدو من شاكلة نظام الأسد، مستعد لسحل الناس وقصفهم وقتلهم وتهجيرهم جماعيا وإنهاء حياتهم ومواردهم، تتعدى المشكلة حدود آلام سيحبسها الناس وينسونها ذات يوم, وليس من المبالغة القول إن جهدا جماعيا ما ينبغي أن ينصب على تلافي الآثار الوحشية التي تركتها هذه المعاناة المفتوحة مع الموت والفرار والعذابات، في نفوس بشر لم يرغبوا بغير الحياة في كرامة وحرية.

واقع اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان

■ مهند النادر

يعيش حوالي 400000 لاجئ فلسطيني في لبنان وهم جميعهم مسجلين لدى وكالة غوث اللاجئين الفلسطينين التابعة للأمم المتحدة(اونروا) منذ تاريخ النكبة عام 1948، ويتوزع هؤلاء اللاجئون على 12 مخيما كما أن البعض منهم أقاموا في تجمعات عشوائية وبلدات ومدن لبنان المختلفة. إن الأوضاع الإنسانية في المخيمات غاية في السوء حيث لا تتوفر أية خدمات أو بنية تحتية ولا أبنية حديثة ومعظمها متهالكة وعلاوة على كل ذلك فإنها تتميز بالازدحام الشديد. ويعاني الفلسطينيون من القيود المفروضة عليهم على صعيد العمل وحق تملك العقارات من قبل الحكومات اللبنانية المتعاقبة التي فرضت حزمة من القوانين التي تتناقض مع أحكام القانون الدولي ومع الاتفاقيات المعنية بالقضاء على التمييز العنصري رغم أن لبنان أحد الأطراف الموقعة عليها. وزاد تدفق اللاجئين من سوريا بعد اندلاع الأحداث فيها منذ العام 2011 في تعقيد الأوضاع وظروف الحياة بالنسبة للوافدين الجدد سواء كانوا سوريون أم فلسطينيون.

لقد تأثر الفلسطينيون المقيمون في سوريا كما تأثر المواطن السوري نتيجة الصراع المحتدم في البلد، وتعرضت المخيمات الفلسطينية والأحياء التي يقطن فيها الفلسطينيون للهجوم، مما أدى إلى حركة نزوح كبيرة منها إلى الدول المحيطة "لبنان، الأردن، العراق، تركيا" وباتجاه المنافي البعيدة وباقي المناطق السورية. وواجه اللاجئون الفلسطينيون عقبات لم يتعرض لها اللاجئ السوري نفسه وهم يسعون لإيجاد ملاذ أمن في البلدان المحيطة بسوريا فالأردن منع دخول الفلسطيني إلى أراضيه وأعاد البعض منهم قسراً إلى سوريا ووضع آخرين في مركز سايبر سيتي، والعراق يمنع دخول الفلسطيني دون فيزا، وتركيا أيضاً تمنع دخوله إلى أراضيها دون فيزا علماً أنها أوقفت منح تأشيرة الدخول للفلسطيني رغم أنها تغض النظر عن وجود اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها بشكل غير شرعي.

أما لبنان فقد تغيرت شروط وإجراءات الدخول إليه بما يخص الفلسطيني مرتين منذ بدء الأحداث، في آب 2013 كان التعديل الأول والثاني في أيار 2014 وكانت التغيرات والتعديلات الجديدة لا تلغي ما سبق وإنما تضاف إليها وتزيد الأمور تعقيداً.

قبل آب 2013 كان على الفلسطيني لكي يتمكن من الدخول إلى لبنان أن يمتلك تصريح مسبق يسمح له بمغادرة سوريا يصدر عن السلطات السورية، وشرط صدور التصريح أن يحمل بطاقة هوية "مؤقتة خاصة للاجئين الفلسطينيين"، وأن يراجع دائرة الهجرة والجوازات "شعبة فلسطين" في دمشق. وبالفعل كانت السلطات اللبنانية تمنح الفلسطيني الذي يحمل هذا التصريح "بطاقة دخول" بشكل تلقائي صادرة عن مديرية الأمن العام في لبنان، يضاف إليها طابع دخول يحل محل تأشيرة العبور صالحة لمدة أسبوع واحد مقابل رسم قدره 25000 ليرة لبناني "حوالي 17 دولار". تستبدل بطاقة الدخول لاحقاً ببطاقة إقامة صالحة لمدة ثلاثة أشهر وقابلة للتجديد من قبل مديرية الأمن العام اللبناني، ويمكن أن تجدد أربع مرات بحيث لا تتجاوز مدة الإقامة كلها العام الواحد، وبعد انتهاء السنة يمكن للاجئ دفع مبلغ وقدره حوالي 200 دولار لمديرية الأمن العام فتسمح له بالإقامة في لبنان عاماً إضافياً من خلال تجديد صلاحية الإقامة كل ثلاثة أشهر ولأربع مرات فقط.

بدءاً من آب 2013، بدأت المصادر غير الحكومية ووسائل الإعلام تتداول الأخبار التي تتعلق بمنع بعض اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا من دخول الأراضي اللبنانية، وكثر الحديث عن أن مسؤولي الحدود يطبقون سياسة جديدة تسمح للفلسطيني السوري بدخول لبنان في الحالات التالية: أن يحمل تأشيرة صادرة مسبقاً يتقدم بها كفيل نيابة عنه داخل لبنان. أو يحمل تأشيرة وتذكرة سفر سارية المفعول تؤكد نيته التوجه إلى بلد ثالث غير لبنان. أو أن يكون بحوزته ما يثبت وجود موعد لمراجعة إحدى السفارات أو المؤسسات الطبية. أو أن يثبت وجود أفراد من عائلته بشكل قانوني داخل لبنان (على أقرباءه أن يرسلوا نسخة عن تصاريح الإقامة إلى السلطات اللبنانية كدليل إثبات ذلك). بالإضافة إلى ضرورة الحصول على تصريح مغادرة من سوريا قبل وصولهم الحدود اللبنانية. ولم تعلن السلطات اللبنانية عن هذه الإجراءات رسمياً، إلا أن المنظمات غير الحكومية العاملة مع اللاجئين أكدت تطبيق هذه الإجراءات على الحدود.

ووفق العديد من التقارير والمصادر غير الحكومية، يوجد نوع من الغبن والظلم في تطبيق القرارات والتعليمات، فقد لوحظ التمييز بين الفلسطينيين بالسماح لبعضهم بالدخول ومنع آخرين حسب مزاج وتوجيهات الضابط المسؤول. وهناك من يشير إلى أن بعض اللاجئين الذين استوفوا كافة الشروط المطلوبة قد مُنعوا من دخول لبنان، وقد اضطر الكثير من اللاجئين للانتظار على الحدود عدة أيام من أجل الدخول إلى لبنان في حال تغير الضابط المسؤول.

بسبب السياسة التي تتبعها الحكومة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين الفارين من جحيم الحرب السورية، تشتت شمل العديد من الأسر حيث سُمح لبعض أفراد العائلات بالدخول إلى لبنان فيما مُنع الأخرون دون سبب مقنع. كما مُنع البعض من الدخول إلى لبنان ثانية بعد مغادرتهم إلى سوريا، حيث يضطر العديد منهم إلى العودة لسوريا لفترات قصيرة ولأسباب مختلفة منها الحصول على الرعاية الصحية، أو الحصول على الوثائق التي تطلبها السلطات اللبنانية، أو لتسجيل الولادات، أو تفقد أحوال باقي العائلة الذين لم يستطيعوا مغادرة سوريا.

يقيم محمود "15عام" مع عمه سعيد في لبنان، بعد أن اضطر والده وشقيقه الذين أتى برفقتهما في حزيران 2013 إلى لبنان، للعودة إلى سوريا في تموز 2013 للحصول على أوراق ثبوتية جديدة طلبتها السلطات اللبنانية، ويقول العم أنه بالرغم من حصولهم على الأوراق

مدخل مخيم عين الحلوة في لبنان

المطلوبة فقد رفضت السلطات اللبنانية في مركز المصنع على الحدود مع سوريا دخولهم إلى لبنان رغم تكرر المحاولة على مدى عدة أشهر.

وصل حسان "34" عام قادماً من مخيم اليرموك إلى لبنان في كانون الثاني 2014 برفقة زوجته وأولاده الستة، يتحدث عما حصل معه قائلاً: لدي ستة أطفال تتراوح أعمارهم بين أربعة عشر عام وشهر ونصف، وقد انتهت صلاحية تصاريح إقامتنا منذ أربعة أشهر، وكون زوجتي كانت حامل اضطررت إلى دفع رسوم تجديد تصريح إقامتها حتى تستطيع العودة إلى سوريا وتضع مولودها هناك وتسجيل المولود في سوريا، لأنه لا يمكننا تسجيل واقعة الولادة في لبنان بسبب عدم القدرة على تجديد تصريح الإقامة الخاص بي بسبب الكلفة العالية، ولأن تسجيل واقعة الولادة في لبنان يشترط حمل الوالدان تصاريح إقامة سارية المفعول. ويتابع قائلاً: بعد أن وضعت مولودها بعشرة أيام حاولت زوجتي العودة إلى لبنان عن طريق المصنع، فرفض السماح لها بالدخول إلى لبنان بالرغم من أنها وحدها وتحمل مولودها بين ذراعيها، ولم نعرف الأسباب التي أدت لذلك المنع رغم أنها تملك جميع الأوراق الثبوتية المطلوبة، ومنها تصريح الإقامة وإثبات يؤكد وجود باقي أفراد الأسرة في لبنان. يعيش طرفي الأسرة مأساة بسبب الوضع القائم ولا يستطيع أي منهم فعل شيء كما العديد من الأسر الفلسطينية.

أما التطور الآخر الذي طرأ على إجراءات دخول الفلسطينيين الفارين من سوريا إلى لبنان، كان في أيار 2014، حيث تم الإبلاغ عن تغييرات إضافية على سياسة السلطات اللبنانية وممارساتها مع اللاجئين الفلسطينيين، وقد اعترفت الحكومة ببعض التغييرات فقط. ففي 4 أيار 2014 أقدمت السلطات اللبنانية على إعادة 40 لاجئ فلسطيني إلى سوريا بشكل قسري، ما يعتبر انتهاك واضح لمبدأ عدم الرد ولالتزام لبنان على صعيد القانون الدولي، وقد تم إلقاء القبض عليهم في مطار بيروت بتهمة حيازتهم لأوراق مزورة، وقامت السلطات اللبنانية بإعادتهم إلى الأراضي السورية. وفي اليوم نفسه ذكرت منظمات غير حكومية عن منع لاجئين فلسطينيين فارين من سوريا من دخول الأراضي اللبنانية عند منطقة عبور المصنع. وتم نشر وثيقة سُربت من مطار بيروت الدولي تنص على ما يلي:

صادر عن أمن عام المطار، تعميم إلى جميع شركات الطيران، التاريخ: 3 - 5 - 2014

الموضوع: عدم السماح بنقل أي مسافر فلسطيني لاجئ في سوريا

يُطلب إليكم عدم نقل أي مسافر فلسطيني لاجئ في سوريا إلى لبنان مهما كانت الأسباب وأيا تكن المستندات والوثائق الثبوتية التي يحملها، وذلك تحت طائلة تغريم الشركة الناقلة في حال المخالفة وإعادته من حيث أتى.

التوقيع: رئيس دائرة أمن عام مطار رفيق الحريري الدولي

وفي يوم 8 أيار 2014، أصدر وزير الداخلية اللبناني بيان قال فيه "أنه لا يوجد قرار بمنع الفلسطينيين اللاجئين في سوريا من دخول لبنان أو المرور عبر أراضيه". كما جاء في البيان الصادر عن الوزير ذكر التعليمات الجديدة التي تتعلق بدخول اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان والتي تشترط تلبية واحد وأحياناً اكثر من المتطلبات التالية:

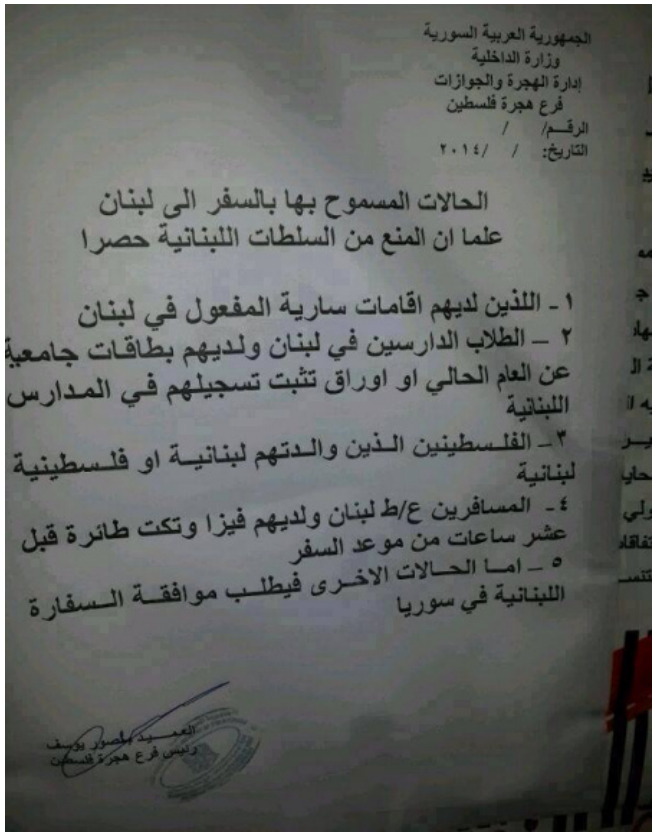

أن يكون بحوزتهم تصريح دخول صادر بموافقة الأمن العام. أو أن يحملوا تأشيرة إقامة تتراوح مدتها بين سنة وثلاث سنوات. أو أن يكون بحوزتهم تصريح خروج وعودة. أو أن يكون بحوزتهم تذكرة سفر وتأشيرات سارية المفعول لدخول بلد ثالث حيث يحق لهم، وفي هذه الحال يجب الحصول على تصريح ترانزيت (مرور) لمدة 24 ساعة.

وأكدت عدة منظمات غير حكومية تعمل في مجال اللاجئين أن تلبية هذه الشروط بالغ الصعوبة بالإضافة إلى التكلفة العالية التي سيتحملها اللاجئ.

وإضافة إلى القيود المفروضة على دخول اللاجئ الفلسطيني إلى لبنان، يواجه اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في لبنان قبل الأزمة صعوبات في الحصول على تأشيرات الإقامة وتجديدها. وهناك عدة أسباب لهذه المشكلة فقد دخل البعض منهم لبنان بطريقة غير شرعية لعدم القدرة على تلبية شروط الدخول إلى لبنان بشكل نظامي، في حين أن البعض لا يستطيع تحمل تكاليف ورسوم تجديد التأشيرات المنتهية صلاحيتها.

وذكرنا سابقاً أن اللاجئ الفلسطيني الفار من سوريا يحصل على تأشيرة عبور مؤقتة عند دخوله لبنان عبر المعابر الرسمية، والتي يستطيع تحويلها إلى إقامة سارية المفعول لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد أربعة مرات على ألا يتجاوز مجموع مدة الإقامة السنة الواحدة بموافقة مديرية الأمن العام. لكن الحال تغير مع قرارات أيار 2014 بعد أن كان باستطاعة اللاجئ دفع رسم 200 دولار تقريباً للبقاء داخل لبنان، حيث يقول اللاجئون الفلسطينيون وكذلك مصادر المنظمات الإنسانية أن السلطات اللبنانية رفضت اعتباراً من أيار تجديد بعض تأشيرات اللاجئين الفلسطينيين دون ذكر الأسباب. ولم تتوفر تفسيرات حقيقية لسبب عدم تمكن البعض من تجديد تأشيراتهم في ذات الوقت الذي نجح فيه البعض الآخر من القيام بذلك.

وفي 21 أيار 2014، أصدر الأمن العام اللبناني إعلان يدعو فيه "اللاجئين الفلسطينيين في سوريا الذين يقيمون في لبنان بشكل مخالف لتعليمات الإقامة مراجعة مكاتب الأمن العام لتصويب أوضاعهم خلال فترة سماح مدتها شهر تبدأ في 22 أيار 2014". وتلقت العديد من الهيئات التي تهتم بحقوق الإنسان معلومات بأن الأمن العام أصدر أوامر ترحيل لبعض اللاجئين الفلسطينيين في سوريا الذين توجهوا إلى مكاتب الأمن العام لتصويب أوضاعهم، وأعطوا مهلة تتراوح بين 24 ساعة وأسبوع واحد لمغادرة لبنان.

ولجملة هذه القرارات أثار سلبية على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا الفارين إلى لبنان، فقد مُنع بعض أفراد عائلاتهم من الالتحاق بهم في لبنان، كما تحدث البعض عن أفراد من عائلاتهم عادوا إلى سوريا لاستخراج الوثائق اللازمة لهم أو لفرد أخر من العائلة بهدف تصحيح أوضاعهم القانونية في لبنان، ومن ثم مُنعوا من العودة إلى لبنان من جديد بعد 3 أيار 2014. أما اللاجئين الذين لا يملكون الوثائق المطلوبة فتغمرهم المخاوف من صدور أوامر وقرارات ترحيل بحقهم، والبعض الذي يتحدث عن عدم إمكانية تسجيل حالات الولادة والزواج الجديدة أو الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، إضافة لعدم تمكن الكثير من الطلبة من أداء الامتحانات الرسمية أيضاً.

منذ اندلاع النزاع في سوريا واجه اللاجئون الفلسطينيون النازحون من سوريا مصاعب لدى محاولتهم دخول لبنان. ولقد أصبح الوضع أسوأ على نحو متزايد مع فرض المزيد من الشروط التعجيزية أو التي يمكن القول عنها أنها صعبة التحقيق في الواقع العملي في آب 2013 وأيار 2014، والتي أدت أيضاً إلى حرمان الفارين من النزاع فرصة الوصول إلى بر الأمان في لبنان. ومن الجدير ذكره أن هؤلاء الفلسطينيون وبوصفهم لاجئين فارين من النزاع في سوريا، يستحقون توفير الحماية الدولية التي تنص عليها جميع القوانين المختصة بشؤون اللاجئين شأنهم في ذلك شأن نظرائهم السوريين. وتشمل تلك الحماية في حدودها الدنيا الإقرار بحقهم في اللجوء إلى لبنان، والبقاء فيه إلى أن يطرأ تغير جوهري على الظروف والأحوال في سوريا تتيح لهم العودة بشكل آمن.

وتُعد التدابير الموضوعة للحيلولة دون دخول الفارين من النزاع في سوريا إلى الأراضي اللبنانية خرقاً واضحاً لالتزامات لبنان وفق مبدأ "عدم الرد" الذي يُعتبر أحد أحكام القانوني الدولي العرفي الملزم قانوناً للدول كافة. وإن استحداث شروط لاستصدار تأشيرات تقود إلى رفض دخول النازحين على الحدود تُصنف ضمن التدابير المحظورة أيضاً.

وترقى الرسوم التعجيزية لتجديد التأشيرات أو رفض تجديدها بحيث يصبح اللاجئون يقيمون بشكل غير نظامي في البلاد إلى مصاف الإجراءات التي تعادل الإعادة القسرية كونها تُجبر اللاجئين على العودة إلى سوريا بما يخالف مبدأ "عدم الرد". وتعتبر القيود التي تم تناولها سابقاً قيوداً تمييزية كونها تستهدف اللاجئين الفلسطينيين، وهي قيود تقوم على اعتبارات الأصل القومي وتنطوي على تبعات جد خطيرة بحيث تعطل الحق في عدم الرد.

المسيحيون العرب.. وراء الصلبان المهاجرة

■ ياسر مرزوق

«حمل صليبه ومشى، وقفوا يتأملون الهارب، عيناه مشدودتان إلى الأرض، جذوره انبترت من التاريخ، عقدوا لسانه بأحمر الشفاه، عيونهم تتسلق حبال الوحي، بوم وغربان.. رنين أجراس الكنائس توقف، الرهبان غادروا، اللاهوت رحل من المجلدات، بلادي تشهد نزوحاً مخيفاً ومكثفاً، ركبان الإبل والخيل تواصل السير، لا يملك المهجرون دقيقاً، لا يحملون المعاجن، ماء الأنهار أسود، والسماء مقفلة أبوابها..»

هذا مقطع من رواية (مذكرات هارب) للكاتب المصري حسن عشماوي، تختزل برغم منطقها الأدبي البلاغي، سردية طويلة من التمسك بالأرض لدى واحدة من أهم وأقدم الجماعات البشرية في هذه المنطقة المضطربة، طائفة ظلت تعاني بسبب كونها أقلية دينية في مساحة جغرافية قلّ أن تحاورت فيها العقائد خلال تاريخها الحديث على الأقل، وللأسف الشديد، بغير الدم.

قيل ويقال الكثير عن وضع المسيحيين العرب، لكن الثابت والذي يجدد شرعية النقاش بل وأهميته أيضاً، كل مرة، أنهم مهددون كلما تغيرت خرائط السياسة والمجتمع في المنطقة، ودائما وفقا لأهواء تسلطية تهجس بإرضاخ البشر لتصوراتها العنصرية، ولا ينبغي أن يحول استخدام مسألة الأقليات في المنطقة، كذريعة من قبل الأنظمة الحاكمة والغرب الليبرالي، لاضطهاد الشعوب، لا ينبغي أن يحول هذا دون مواصلة إدانة أي انتهاك قد تتعرض له أقلية ما في أي مكان، بسبب هويتها وقلة عددها، مهما كان الأمر نمطياً أو حساساً، ويجب أن تبقى البوصلة موجهة نحو الأبرياء، سواء كانوا أقلية مضطهدة، كما هي حال المسيحيين في مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، أو كانوا يُضطهدون باسم حماية الأقليات، كما يفعل نظام الأسد في سوريا مع شعبه.

ومن الخارج، قد يبدو لقارئ التاريخ أن الوجود المسيحي في هذا الشرق، خصوصا في العصر الحديث، سلسلة من التهجير والنفي والهجرة، والواقع أن حظ المسيحين كان تعيسا في مراحل كثيرة، حيث ارتكبت بحقهم شتى الجرائم، في زمن لم تكرس فيه بما يكفي، على ما يبدو، قواعد القانون الدولي التي أقرتها الأمم المتحدة. بعد ذلك كله، لا ينبغي أن يحل بهم التهجير القسري عام 2014 على مسمع ومرأى العالم دون ضجيج، تهجير المسيحيين من الشرق العربي لم يهبط من العدم، فقد سبقه تراكم سلبي على مدى عشرات السنين، طال الحاكم والمحكوم، وانتهى بنا إلى خراب عميم، المسيحية التي انبثقت من الشرق الاوسط قبل ألفي عام، يتم إفراغها من هذا الشرق تمهيداً لموتها في العالم أجمع، ضرباً للتنوع الحضاري في بلادنا.

الأمر إذن أن الحال في العراق ليست استثناءً عن المحيط، فالوجود المسيحي مهدد في المنطقة بأسرها، في 24 من شهر آب عام 2004 كتب المؤرخ والأكاديمي «دانيال بايبس» في صحيفة النيويورك صن: «إن التواجد المسيحي في الشرق الأوسط بشكل عام هو على طريق الزوال، بيت لحم والناصرة، وهما أكثر المدن ارتباطاً بالمسيحية على الأرض، تمتعتا بأغلبية سكانية مسيحية على مدى ألفين من السنين تقريباً، ولكن الأمر لم يعد ذلك الآن. في القدس، انخفض عدد المسيحيين بشكل حاد، ففي عام 1922 كان عددهم يزيد عن عدد المسلمين بقليل أما اليوم فهم يشكلون نسبة تقل عن الاثنين بالمئة من سكان المدينة، في تركيا، كان عدد المسيحيين بحدود مليونين في عام 1920 بينما الآن لم يبقَ منهم إلا بضعة آلاف قليلة، وفي سوريا، كانت نسبتهم تقارب ثلث عدد السكان في مطلع القرن الماضي، أما الآن فنسبتهم هي أقل من عشرة بالمئة، وفي لبنان، كانوا يشكلون في عام 1932 نسبة خمسة وخمسين بالمئة من السكان، أما الآن فهم أقل من ثلاثين بالمئة، وفي مصر ولأول مرة منذ الخمسينيات، يغادر المسيحيون الأقباط بلدهم بأعداد كبيرة أيضا».

بناء على هذا المعدّل، ليس هناك من شك في أنه خلال عقد أو عقدين من الزمن، سيفقد الأحد عشر مليونا من المسيحيين المقيمين في الشرق الأوسط الآن، أي أهمية حيوية أو تأثير سياسي، وذلك إن دلّ على شيء فإنما يدل على أنّ المسيحيين يمرون الآن بما مرّ به اليهود خلال العقود القليلة الماضية. يهود الشرق الأوسط كانوا بحدود المليون نسمة في عام 1948 بينما هم الآن خارج حدود إسرائيل بحدود ستين ألفاً، طبعا دون إغفال الدور الخبيث الذي لعبته إسرائيل ككيان قومي ديني متطرف جُمع فيه يهود المنطقة والعالم على حساب الأرض التاريخية للشعب الفلسطيني.

المسيحية في العراق

يعود الوجود المسيحي في العراق إلى القرن الأول الميلادي، وقد دخلت المسيحية البلاد على يد توما الرسول، وهو أقدم التجمعات المسيحية في الشرق الأوسط، وتعتبر كنيسة بلدة (عين تمر) قرب كربلاء، من أقدم الكنائس في العالم. وُجد المسيحيون في العراق في كافة المحافظات تقريباً، لكن وجودهم المعاصر يتركز في العاصمة بغداد، حيث أكبر تجمع سكاني لهم في منطقة الدورة، وكذلك في منطقة سهل نينوى قرب الموصل شمال البلاد، وينتشر مسيحيون أيضاً في دهوك وأربيل والموصل.

وفي عهد الدولة العراقية الحديثة، شارك المسيحيون في مختلف التشكيلات الحكومية والبرلمانية والحياة الحزبية، وفي ميادين الصحافة والثقافة والتعليم والترجمة واللغة والطب، فظهر العالم اللغوي الشهير الأب الكرملي والاقتصادي الوزير يوسف غنيمة، وعبد المسيح وزير، ويوسف سلمان فهد، وميخائيل عواد، وبشير فرنسيس، وروفائيل بطي وأنطون شماس وفيكتور عيساوي، وعشرات آخرون من الباحثين والمؤرخين والتربويين والساسة. وكانت القوانين العراقية تسمح بتشكيل المجالس الروحية الخاصة للمسيحيين واليهود، ولهم حصص في عضوية المجلس النيابي ومجلس الأعيان.

إلا أنه وقبيل وفاة الملك فيصل عام 1933، طرأ تطور خطير على الوجود المسيحي، فالأقلية الآشورية المسيحية الخائفة من انسحاب البريطانيين، طالبت بأن يسمح لها بالانتقال إلى سوريا، حيث الحكم للفرنسيين، أو بأن تعطى حق التمتع بحكم ذاتي حيث هي، وقد دخل الآشوريون مفاوضات مع الحكومة للحصول على ضمانات لهم في العراق الجديد، لكن عندما انهارت المفاوضات في أيار من العام نفسه، أقدمت حكومة بغداد على اعتقال قائدهم وكبير مفاوضيهم، المار شيمون، ولما هربت أعداد منهم مذعورة باتجاه سوريا، أعادتها القوات الفرنسية إلى العراق، فتصدى لهم الجيش العراقي في آب، بمذبحة شهيرة حصدت عدة آلاف، وهو العمل الذي ارتبط باسم قائد الجيش العراقي بكر صدقي، الذي كان قد سبق له تولي سحق الانتفاضة الكردية في الشمال.

كانت القسوة حيال الآشوريين، وهم ربما أقدم الجماعات الإثنية في العراق، استجابةً لصعود المشاعر القومية العربية التي نظر أصحابها من أبناء النخبة السنية، بكثير من التوجس، إلى مطالب الآشوريين واعتبروهم وافدين مرتبطين بالإنكليز، وبدورها شكلت مذبحة الآشوريين مدخلاً إلى طريقة التعاطي مع الأقليات، وإسباغ صفة الإنقاذ على المؤسسة العسكرية الطامحة للسلطة، بوصفها رادعاً للمؤامرات، وبدا هذا الحدث بمثابة دلالة في التاريخ العراقي اللاحق، على أن من يسحق انتفاضات الأقليات ويلجم تعبيرها عن نفسها، هو وحده من يتمكن من الإمساك بقمة السلطة.

لم يتوقف النزف المسيحي في عهود الدكتاتورية التي حكمت العراق، وقد تجاوز عددهم المليون ونصف المليون مسيحي وفق إحصاء عام 1980، إلا أن هذه النسبة انخفضت بسبب الهجرة خلال فترة التسعينيات وما أعقب حرب الخليج الثانية، من أوضاع اقتصادية وسياسية متردية.

لكن، وبالرغم من النزيف الحاد، بقي في العراق عام 2003، وتحديداً قبل الاجتياح الأميركي، ما يزيد على المليون مسيحي، ومنذ سقوط الحُكم المركزي في بغداد وانفجار الصراع المذهبي، واستهداف الأقليّة المسيحيّة بسلسلة تفجيرات إرهابيّة راح العدد يتناقص بوتيرة سريعة، إذ تشير التقارير المختلفة إلى أن الاستهداف المتعمد لمناطق تركز المسيحيين في البصرة وبغداد والموصول وكركوك وسهل نينوى، أسفر عن أكثر من 200 تفجير كبير لمناطق مسيحية بعد 2003 حيث دُمرت 62 كنيسة وديراً، وقتل من جراء ذلك آلاف الأشخاص، بما فيهم عشرة من رجال الدين المسيحي وبينهم مطران الكلدان للموصل (فرح رحو)، وتعرض 500 محل ومتجر يملكه مسيحيون في البصرة، للحرق والتدمير والنهب، ومن جراء هذا الرعب ترك العراق حوالى 670 ألف شخص بعد 2003، من أصل مليون شخص كانوا متواجدين قبل الغزو.

أما عن تمثيلهم السياسي، فلهم وزير واحد في الحكومة العراقية، وخمسة نواب في البرلمان المؤلف من 325 نائباً، كما يشغل ممثلون عنهم ثلاثة مقاعد في مجالس محافظات بغداد ونينوى والبصرة.

التهجير القسري في القانون الدولي

يندرج التهجير القسري الذي عانى منه مسيحيو العراق، تحت بندين قانونيين، الأول بوصفه جريمة حرب يتحملها المحتل الأمريكي، منذ عام 2003 وحتى خروجه من

إحدى كنائس مدينة نينوى في العراق

العراق، وجرائم الحرب تعريفاً، هي الانتهاكات الجسيمة للقواعد الموضوعة في اتفاقيات جنيف المؤرخة بـ 12 آب 1949، وبروتوكولاتها اللاحقة لعام 1977.

والجريمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الأميركي، تتمحور حول مسؤوليتها التقصيرية، كدولة احتلال فشلت في حماية المسيحيين، وتواطأت على تهجيرهم، وقد اعترف جورج تينيت في مذكراته «في قلب العاصفة»، المنشورة في نيسان 2007 بهذه الحقيقة عندما قال: «سرعان ما تبيّن لنا وللعراقيين بوضوح، أنّ هدف الغزو الأميركي هو أساساً إعادة تشكيل مجتمعهم»، ووفقاً للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949: «يُحظر على الدولة المحتلة النقل القسري الجماعي أو الفردي، للأشخاص المحميين، أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال، أو إلى أراضي أي دولة أخرى». كذلك اعتبر البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 قيام دولة الاحتلال بترحيل أو نقل كل أو بعض سكان الأراضي المحتلة داخل نطاق تلك الأراضي أو خارجها، أحد الانتهاكات الجسيمة لذلك البروتوكول. بدورها، درجت مواثيق المحاكم الجنائية الدولية، منذ ميثاق نورمبرغ المتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، على اعتبار التهجير القسري لسكان الإقليم المحتل جريمة حرب.

أما التهجير الذي يتعرض له المسيحيون اليوم على يد تنظيم «الدولة الإسلامية» فيندرج تحت بند جريمة الإبادة الجماعية، التي فصلتها المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة المسماة «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» والصادرة عام 1948، حيث تعني الإبادة الجماعية «أياً من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو دينية، بصفتها هذه:

- قتل أعضاء من الجماعة.
- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
- إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.
- فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
- نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

كما تندرج عمليات التهجير، تحت عنوان الجرائم ضد الإنسانية، والتي عرفها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في المادة السابعة، ناصاً على: «اعتبار إبعاد السكان أو النقل القسري لهم، جريمة ضد الإنسانية متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي، موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم». وفسّرت المادة إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، بأنه نقل الأشخاص المعنيين قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة، بالطرد أو بأي فعل قسري آخر، دون مبررات يسمح بها القانون الدولي.

عن داعش والموصل

ربمَا ليست المرّة الأولى التي يغادر فيها مسيحيو العراق بيوتهم وسط أعمال العنف الدامية، لكنها المرة الأولى التي يشهد فيها التاريخ إفراغ الموصل من المسيحيين، تحت التهديد بالسيف. يغادر المسيحيون مدينتهم مخلفين وراءهم كنائس ومنازل ومحلات وحياة ماضية، في مدينة انقلبت معالمها ما إن سيطر عليها تنظيم «الدولة الإسلامية».

حرف النون وحده بات رمزاً للرعب وإيذاناً بالتهجير، حرف النون الذي تضعه داعش على أبواب المسيحيين «النصارى»، هو تهديدٌ علني وصريح بالموت، وتخيير بين الأسلمة ودفع الجزية أو الموت، تلك الجزية التي أسقطها عمر بن الخطاب الخليفة الثاني، عن أهل قبيلة تغلب، حيث كانت من كبريات القبائل المسيحية في العراق، وعز على أهلها دفع الجزية.

في التاسع من حزيران الماضي، دخلت داعش أطراف الموصل، وتصاعدت المواجهات العسكرية بينها وبين القوات العراقية، ما وضعَ المجتمعَ العراقي في حال خوفٍ وترقّب، انعكسَ بشدة على وضع المسيحيّين الهَشّ، وفي البداية رَوج التنظيم لقاطني محافظة نينوى عموماً، وللمسيحيين خصوصاً أنّه ليس ضدّهم وأنّ هدفَه إسقاط نظام المالكي فقط، إلا أن هذه التطمينات، لم تحُل دونَ تحطيم التنظيم تمثالَ السيّدة العذراء في فناء كنيسة الطاهرة للكلدان، ضمن حملة تحطيم التماثيل والمنحوتات في أنحاء المدينة، كون التصوير والتجسيد مخالفَين للشريعة الإسلامية حسب الفهم المتطرف الذي يتبناه عناصر التنظيم.

وعندما أصبحت داعش بين ليلة وضحاها هي «الدولة»، والمسيطر على المدينة، فرض التنظيم تعاليمه، ومِن بينها الحجاب الإسلامي على النساء، وفرض الإسلام على النصارى بحسب تعبيره، مما أدى إلى مغادرة المسيحيين وعددهم حوالي 25 ألف شخص لثاني أكبر مدن العراق التي تضم نحو 30 كنيسة.

وفي إشارة بالغة الدلالة للجميع، فجر تنظيم الدولة الإسلامية مسجد النبي يونس «يونان» الذي يحوي ضريحاً يقال إنه قبر النبي يونس (يونان) في مدينة الموصل، ثم قامت جرافات التنظيم بتسوية آثار التفجير والحطام، إلا أن المسجد الذي قام التنظيم بتفجيره، كشف أسفله عن آثار دير قديم يعود لطائفة السريان، باسم «يونان النبي»، وظهرت بوابات مخفية تحمل عبارات كتبت بلغة سريانية بالخط «الاسطرنجيلي».

الدير، أو المسجد الذي كان مغلقاً أمام المسيحيين لدى استملاكه من قبل المسلمين في حدود عام 1902، حسبما أشار عدد من المستشرقين ومنهم السيدة «غريفث» زوجة مسؤول البعثة التبشيرية الانكليزية، الذي افتتح مستشفى في سوق «المكاوي» ليشرف على علاج العديد من الحالات المرضية المستعصية، خرج من تحت الأنقاض محتجاً على صمت العالم على الجرائم المرتكبة بحق رعيته.

في الختام تطالعنا أمهات الصحف العالمية، ووسائل الإعلام المختلفة، يومياً، بخرائط معدة سلفاً لتقسيم المنطقة، وتأجيج الصراع وحصره بين سنة وشيعة، مما يعني تهميش وإلغاء أو نفي الأقليات الأخرى من مسيحيين ودروز ويزيديين وغيرهم، على مسمع ومرأى العالم أجمع، ولربما أن هذه الخرائط وحدها، ستساعدنا في فهم لغز سقوط الموصل السريع بيد داعش وأخواتها، وتساعدنا أيضاً على استشراف شكل المنطقة بعد أعوام.

عيد جيش الوطن

■ خالد قنوت

سنة 1981 رددت قسم انضمامي للجيش العربي السوري كطالب في الجامعة وأحمد الله أني قررت بعد سنتين أن أعمل جاهداً كي اترك هذا الجيش وأن أكون حراً في اختياراتي بعيداً عن الأوامر العسكرية والتسلسل العسكري وأن أكون مدنياً وليس عسكرياً. بعد عشر سنوات دخلت الخدمة العسكرية (خدمة العلم) والتي تعرف بالخدمة الاجبارية وهي بصراحة إجبارية غير محمودة لمعظم شباب سورية بعد أن تحولت مؤسسة الجيش العربي السوري إلى مؤسسة تأليه ومبايعة لحافظ الأسد وخلفه من بعده.

كانت تتصدر صور حافظ الأسد وابنه المقتول باسل وصور العائلة كل ساحات الاجتماع الصباحية وغرف وزوايا المدارس والكليات والقطع العسكرية، متربعةً فوق علم الوطن وشعارات حزب البعث ومع كل اجتماع كان علينا أن نردد شعار الولاء للعائلة الأسدية: (قائدنا للأبد الأمين حافظ الأسد).

لنتساءل اليوم، كيف يستغرب الكثيرين ما يقوم به عناصر وضباط من الجيش العربي السوري بأخوة لهم في الوطن من مجازر وتعذيب وقصف مدفعي وجوي واجتياحات وحصار وتمثيل بجثامين الشهداء منذ أول يوم من ثورة السوريين ضد نظام العار الأسدي التي انطلقت شرارتها الأولى من حوران التي اعتبرت لعقود خزان حزب البعث والجيش السوري البشري؟

كيف يستنكر العالم أن جيشاً تحول من جيش للوطن ولتحرير ما اغتصب منه إلى آلة تدمير للوطن بعد أن كان شعاره التحرير والبناء؟

كيف نقنع إخوتنا العرب الذين ينظرون لسورية كآخر قلاع المقاومة ضد اسرائيل بأن جنود سوريين يتفننون في تعذيب اشقائهم وتقطيعهم بالسكاكين لأنهم طالبوا بأن تكون سورية لكل السوريين وليس لبيت الأسد؟

إنها، وكاقتباس من الراحل ممدوح عدوان، أضحت مؤسسة الحيونة وليست مؤسسة الوطن والشرف والاخلاص، كشعار يكتب على شهادات تخرج ضباطها، منذ أن حولها حافظ الأسد إلى مدرسة للولاء الأعمى له ولعائلته من بعده، فوق الوطن وفوق الشرف وفوق الاخلاص.

حافظ الأسد الذي بنى دولته وجيشه من عرق وتعب وشباب السوريين جميعهم، وقبض على مفاصل الجيش ومراكز قراره بيد من فولاذ، بأيدي أشباه رجال طائفيين وقتلة ولصوص لكنهم نهائيي الولاء له ومستنسخين من عبيد السلطان يخضعون، أنفسهم، لمراقبة عيون الأجهزة الأمنية الأكثر طائفية وإجراماً ولصوصية، فماذا يتوقع من هكذا جيش؟ جيش، يسرح فيه أي ضابط نزيه وشريف ويعاقب أي مبدع فيه ويعزل في مناصب تافهة أي ضابط يريد أن يعمل بوجدان، ولأي ضابط يحارب الفساد المستشري في الجيش وأتاوى التعيينات وسرقة مخصصات جنوده وأموالهم من أجل إجازة أو مغادرة يومية.

في ذكرى تأسيس الجيش العربي السوري اليوم، تسقط طائرة سورية دفعنا ثمنها من عرقنا وتعبنا كانت تقصف سوريين في حلب أو القلمون أو حوران أو دير الزور أو جوبر وعلى امتداد أرض الوطن ولكنها لا تقترب من أرض الجولان المحتل. الأكثر حزناً وإيلاماً أننا نفرح جميعاً ونهلل لسقوط هذه الطائرة لأن هذا السلاح وغيره صار في خندق أعداء سورية وشعبها الطيب الصابر.

سنظل كسوريين، ندفع ثمناً غالياً لم تدفعه أجيال سبقتنا كان من واجبها يوماً أن تقف بوجه الاستبداد والطغيان منذ أول إنقلاب عسكري على حكومة مدنية سورية قام به حسني الزعيم سنة 1949 ومنذ أن اغتصب حزب البعث السلطة سنة 1963 وحتى سنة تسلق حافظ الأسد المريب لسلم الحكم في سورية واستيلائه على سدته سنة 1971 بعد انقلابه التصحيحي سنة 1970، إلى يوم قبلنا فيه بتغيير الدستور من أجل يجلس على العرش الأسدي ولد مخبول وصلت به الخسة والوضاعة أن يدمر سورية وأهلها في سابقة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً.

ومع ذلك كله، يمكننا الاشادة اليوم وتحية كل جندي وضابط سوري شريف لم يصوب فوهة بندقيته إلى أي سوري فقتل منهم غدراً على أيدي النظام الأمنية ومنهم من اعتقل وعذب ومنهم من انشق وانضم إلى الجيش الحر للحماية المدنيين السوريين وهاهم اليوم يقاتلون قوات النظام الاستبدادي ومليشياته الطائفية وتنظيمات التكفير الأكثر استبداداً.

ولا ننسى تحية كل عسكري من الجيش النظامي وكل عسكري من الجيش الحر والتنظيمات الوطنية الذين يتجنبون قتال بعضهم في حوادث كثيرة وحقيقية تحدث كل يوم على جبهات القتال.

نرجع إلى الأول من آب سنة 1945، ذكرى إعلان تأسيس الجيش السوري بعد استلام الحكومة السورية للقوات المسلحة من الاحتلال الفرنسي، والتي عملت كل من فرنسا وبريطانيا على منع قيامه وفرضت أمريكا أحد عملائها ليكون وزيراً للدفاع (أحمد الشرباتي) بعد الاستقلال، وحين رفض عناصر الجيش الوليد الخدمة تحت إمرة الضباط الفرنسيين والتحقوا بتشكيلات عسكرية وطنية لتكون نواة الجيش الوطني ليسطر بعدها تاريخ طويل من النضال والتضحيات الجليلة في معارك فلسطين إلى أن أقحم ضباط هذا الجيش في السياسة والسلطة فتحولوا لأوصياء على الشعب السوري ومصيره مما مهد الطريق لوصول البعث ثم الأسد للسلطة على فوهات الدبابات لتبدء علمية تحوله من جيش وطني إلى جيش عقائدي يخدم سلطة الطاغية وسلالته، ينفذ بدماء أبنائه ما يعجز عنه أعداء الوطن من لبنان إلى العراق إلى سورية نفسها.

في ذكرى هذا اليوم، تتوجب علينا كسوريين أن نعمل من أجل إعادة بناء جيشنا الوطني السوري النوعي للحفاظ على سورية وعلى ابنائها بحياد كامل لعناصره عن أي سياسة أو تحزب أو تعصب. جيش شعاره (وطن.. شرف.. إخلاص) وهدفه الأعلى والنهائي (سورية الوطن والمواطن).

الطلاب يتظاهرون أمام فندق بارون بحلب مطالبين بتشكيل الجيش الوطني بكاميرا سعد زغلول الكواكبي

كاظم الداغستاني 1898 - 1985

■ ياسر مرزوق

ولد كاظم نجيب الداغستاني في دمشق عام 1898 لأب داغستاني المنشأ، وأم سورية، والداغستان والشيشان والشركس أقوام استوطنت في المنطقة العربية وانصهرت مع سكانها، ويرجع تاريخ وجودهم في بلاد الشام، إلى الفترة التي أعقبت عمليات التهجير القسرية التي تعرضت لها شعوب بلاد شمال القفقاس على يد روسيا القيصرية، ضمنها الهجرة الكبرى التي امتدت من عام 1859 م ولغاية 1864 م إلى تركيا ومن ثم إلى البلاد الواسعة التي كانت تحت سيطرة العثمانيين.

كانت حصة سوريا كبيرة فعليا، من أعداد الأسر الشيشانية والداغستانية والشركسية التي استوطنت في الحواضر السورية، إلى جانب الأسر التي قدمت طوعاً من شمال وجنوب داغستان، إلى سوريا، قبل التهجير القسري، وبعده بفترات غير قصيرة، وكانت الغالبية العظمى من المهاجرين القادمين قسراً إلى سوريا تتكون من أسر القادة العسكريين، أو المقاتلين الذين انضموا إلى الجيش العثماني، بدواعي دينية غالبا، ومن ثم فضّلوا البقاء في سوريا، ولم يغادروها حتى بعد سقوط الدولة العثمانية.

عاش الداغستاني في كنف أسرة وجيهة ومشهورة، كان بيت أبيه في حي الصالحية المكتظ بالبيوت الشعبية، دارة واسعة متعددة الحجرات، تشرف على غوطة دمشق وبساتينها، تلقى علومه الابتدائية في الكلية الشرقية في مدينة زحلة اللبنانية، وتلقى علومه الثانوية في المدرسة السلطانية بدمشق، التحق بعدها بمدرسة تعنايل الزراعية في لبنان لدراسة الزراعة، ثم عاد إلى دمشق، وأنشأ مشروعاً زراعياً في غوطتها، لكنه مُني بخسائر فادحة، فاضطر إلى التخلي عنه.

بدأ حياته العملية كاتباً في الديوان العثماني في دمشق، بين عامي 1919 و1920، ثم نقل منشأ في ديوان مجلس الوزراء في أول حكومة عربية عام 1920، ثم التحق بكلية الحقوق في دمشق عام 1923 وتخرج منها، وسافر بعدها إلى باريس والتحق بجامعة السوربون، لنيل الليسانس في القانون، وناله بتفوق، لينتقل لاحقاً إلى دراسة علم الاجتماع، بعد أن منحته الدولة السورية كرسياً مجاناً لنوال الدكتوراه في الآداب والاجتماع من جامعة باريس، كما كلف بمتابعة الدروس الجنائية في معهد الحقوق في باريس خلال 1930 - 1931.

نال شهادة الدكتوراه عام 1932 بتقدير ممتاز، مع توصية بالنشر، وكانت أطروحته بعنوان «العائلة المسلمة المعاصرة في سوريا»، وقد عدها بعض الباحثين الأمريكيين بين أحسن خمسين كتاباً نشرت في القرن الماضي عن الحياة الاجتماعية في الشرق، وبقيت مرجعاً مهماً لطلاب علم الاجتماع، وتم نشرها بالفرنسية، بين لم يجر ترجمتها للعربية حتى يومنا هذا.

تزوج الدكتور كاظم من السيدة إنعام عزة العظم عام 1935، وكان بين الزوجين تفاوت في العمر، وكانت إنعام فتاة مثقفة تعلمت في مدرسة الفرنسيسكان بدمشق، وأتقنت الفرنسية والعربية وبعض الإنكليزية، وأنجبت ولداً واحداً سماه الوالدان نجيب، وكانت ولادته عام 1940، وقد تلقى نجيب دراسته الابتدائية والثانوية في دمشق، ثم أرسله أبوه إلى إنكلترا ليدرس الهندسة، وعاد بعد تحصيل الدكتوراه إلى وطنه متفوقاً.

بعد عودته من باريس، عين الداغستاني بوظيفة قائم مقام في معرة النعمان عام 1938، وخلال عمله في المعرة حقق مشروعين كبيرين، إدخال الكهرباء إلى المعرة لأول مرة، وتجديد ضريح أبي العلاء المعري، حيث أقام حوله بناءً يحفظه، وبقي في المعرة حتى عام 1940، وفي تلك الفترة دارت مراسلات بينه وبين الأديب الكبير زكي المحاسني، وقد نشر بعضها في مجلة «الأحد» الدمشقية لصاحبها إيليا شاغوري.

نقل بعد ذلك مديراً لمكتب رئيس مجلس الوزراء، في حكومات بهيج الخطيب، ثم خالد بيك العظم، ثم حسن الحكيم، وبعدها عُين مديراً لغرفة رئاسة الجمهورية في عهد الرئيس تاج الدين الحسني.

عام 1942 عين محافظاً بالوكالة في حوران، براتب قدره مئة وعشر ليرات، ثم أعيد إلى دمشق وعين مفتشاً إدارياً في وزارة الداخلية، وعهد إليه بمديرية الدفاع الشعبي، بالإضافة إلى وظيفته عام 1944، ثم أوفد إلى مصر لتمثيل سوريا في لجنة الجنسيات والجوازات في جامعة الدول العربية عام 1946، أحيل بعدها إلى التقاعد بناءً على طلبه، قبل بلوغه السن القانونية، ومارس العمل في المحاماة بعض الوقت.

بدأ نشاطه الأدبي في سن مبكرة، بممارسة الكتابة في مجلة الميزان، التي أصدرها أحمد شاكر الكرمي بين عام 1925 و1926، وبعد أن توقفت الميزان، اتفق مع كل من خليل مردم بيك، وجميل صليبا، وكامل عياد، على إصدار مجلة شهرية بعنوان «الثقافة» على نفقته الخاصة، فكانت مرآة بحق، للحياة الأدبية الرفيعة في تلك الفترة.

عام 1969 أصدر الداغستاني كتاب «عاشها كلها» في بيروت، يروي فيها المؤلف ذكرياته وأحداث حياته بشكل روائي. كانت بطلة الكتاب «عائشة»، تلك الفتاة التي أحبها صغيراً وتقدم لخطبتها، فقوبل بالرفض من أخيها، للحفاظ على ثروة العائلة، رغم وجاهة الداغستاني وتعليمه وثراءه، وبقيت عائشة بلا زواج راضخة لتقاليد المجتمع الدمشقي. يقول الأستاذ «عبد المعين الملوحي» عن الكتاب: «أقل ما يقال في هذا الكتاب أنه حبب إلينا الحياة، وتمنينا أن نعيشها كلها، كما عاشها كلها الدكتور الداغستاني».

عام 1972 قدم الداغستاني للقارئ عمله الأشهر «حكاية البيت الشامي الكبير»، الذي ذاع صيته ولقي الكثير من الاستحسان، والذي يقدم فيه صورة حية لطراز حياة الأسر الإقطاعية في دمشق، بسلاسة ودقة ينقل إلينا حيوات ناس يقطنون في قصر دمشقي كبير، بكل أفراحه وأتراحه، وحياة نساء القصر بكل دقة، على ما تكشف الأديبة «ألفة الأدلبي» وهي ابنة السيدة نجيبة الداغستاني أخت الدكتور كاظم، والتي أكدت أيضاً أن تفاصيل الرواية عن القصر الدمشقي، استقاها من السيدة «يسار المؤيد العظم» والدة زوجته السيدة إنعام، سليلة الإقطاع السوري الحاكم، والتي عاشت طفولتها وشبابها في قصر العظم في دمشق، وشهدت تفاصيل الحياة في هذا المكان الشامخ.

منذ أوائل العشرينيات، كان الداغستاني يكتب مطالباً بتحرير المرأة ومنحها حقوقها. ونشر عدداً من المقالات في مجلات المعرفة، المحامون، جيش الشعب، الموقف الأدبي، كما ألقى الكثير من المحاضرات الأدبية والاجتماعية في المجمع العلمي العربي في الجامعة السورية، والمعهد العلماني بدمشق، وفي دائرة الإذاعة السورية، وكونه رائداً من رواد تحرير المرأة ومنحها حقوقها، وانتشالها من براثن الجهل وقبضة الأمية، عمد إلى تشجيع ورعاية ابنة أخته، الأديبة الموهوبة ألفة الأدلبي، التي تذكر عن الداغستاني أنه «شخصية لا تنسى»، وعددت بعض خصاله وأعماله، ذاكرة أنه «كان مرحاً في حياته، مداعباً قوي الجسم عريض المنكبين، لم يصب في حياته بمرض، ولم يخلع ضرساً ولا بعد الثمانين من عمره».

رحل إلى جوار ربه في 26 أيلول عام 1985، وعن وفاته تقول الكبيرة «وداد سكاكيني»: «وكانت وفاته في 26 أيلول عام 1985 ودفن في الصالحية التي أحبها وعاش فيها سعيداً، على أنه كان في أعوامه الأخيرة يعتزل الناس ويعكف على كتبه وأوراقه في بيته، وينتظر الموت، فقد راعه ما فعلت الأيام بشبابه».

تاريخ من لا تاريخ لهم
يوميات سجين

■ أحمد سويدان

1991 - 1994

اليوم الثالث والعشرون 11/23

في إذاعة مونت كارلو الليلة الماضية، كان الكلام حول الديمقراطية في الوطن العربي، تكلم الدكتور برهان غليون وهو مفكر سوري من حمص يقيم في باريز، تحدث ثلاثة أرباع الساعة وقد ختمها حول هذه الأنظمة وسعيها للحوار مع إسرائيل والصلح معها، فلماذا لا تفتح الحوار مع شعوبها وتتصالح معها، أما المدار العام للحديث فهو أن الديمقراطية لا وجود لها في الوطن العربي، والأنظمة تزداد ضيقاً في الصدر يوماً بعد يوم، كما تزداد انعزالاً عن العالم، وعن التطور، كما أن هذه الحالة لا تزال مغطاة من قبل الدول الامبريالية: الولايات المتحدة. انكلترا. فرنسا، وهي نفسها - هذه الدول - لا تعطي الغطاء لأوربا الشرقية.

إن الديمقراطية القادمة من الغرب مفصلة حسب مصالح هذا الغرب. وهذا ما نجده في هجومها على العراق، وسكوتها عن النظام السوري، كما أن الأستاذ غسان سلامة علق تعليقاً جيداً وعميقاً بخصوص الديمقراطية قال: إن الديمقراطية تتراجع في كل من الأردن والجزائر اللتين حاولا اللعب عليها، أما بقية الأقطار فهي تحاول ادعاء ما يسمى بالديمقراطية على طريقتها وهي بعيده ونائية عن هذا الوطن.

يشهد القطر انتخابات لأعضاء مجلس الشعب ملأى بالتزوير والغش والخداع.

اليوم الرابع والعشرون 11/24

الجديد في زيارتي اليوم هو مجيء أخي اسماعيل. لقد مضى أكثر من عامين على آخر زيارة له، ويومها مضى إلى مقر عمله في سفارتنا في تشيلي. وكان يومها في إجازة بالقطر بعد عام أمضاه هناك كان شاحباً، إنما كان متماسكاً. روى عن جمال تشيلي وعن شطآنها، أما الشيء الثاني ما روته أم قصي عن وجود جو عام ينتظر صدور مرسوم بالعفو قالت متأثرة بهذا الجو: إن الزيارة القادمة غير مؤكدة. بل أشارت إلى أنها كانت تريد تأخير الزيارة عدة أيام فربما صدور عفو عام أو جزئي. نسمع ما يقال في الزيارات، ومن توقعات لكن الجميع - وأنا منهم - خائف من النكوص، فالزمان غادر، والمعطيات العالمية بيد أمريكا، وأمريكا ليست أملاً.

حدثتني الغالية خزامى عن خطيبها وعن عمه نزار العاني، وخاله المدرّس الجامعي من آل الجمالي. كانت زيارة مريحة..

يا للحرية ما أروعها! أحياناً أرى هذه الحرية كالحلم.. كأن الخطو تحت الشمس وبين الشعاب فقط من شأن الضواري.

اليوم الخامس والعشرون 11/25

مدير السجن استدعى أربعة من بعث العراق وهم: مروان حموي (أبو زهير) وكان مديراً لوكالة سانا معتقل منذ عام 1975. وأكد حامد من محافظة السويداء وكان مديراً لمدرسة الإعداد الحزبي في المحافظة. علي الدالاتي من الزبداني وكان رئيساً لبلديتها حنا عطية من قرية قطينة وقد اعتقل عام 1978، وهو رائد في الجيش. قال لهم: ربما أنتم الأربعة تستدعون غداً إلى الفرع، وعليكم منذ الآن بتصفية أموركم مع إدارة السجن.

جاءت بعض الزيارات، وهي تحمل نفس التفاؤل، نتيجة ذلك أوقف البعض حلقات الدراسة، ومشاريع الترجمة، ودراسة تعقيدات النحو والصرف للغة العربية، واللغات الحية الأخرى.

وصار يفكر في الخروج من خلف هذه القضبان، والتصور المسبق حول القوى السياسية التي سيكون حظها أكثر من غيرها في مسألة الإفراج.

لكن السجين واجف وخائف، ربما العفو يشمل فقط القضائيين، كما كان ذلك عام 1985. نحاول أن نقول أن الظروف تغيرت. الآن مطروح الصلح مع إسرائيل، والجولة الثانية من المحادثات سوف تستأنف في واشنطن في 4 من كانون الأول وكافة الأطراف راضية.

إننا نعدد كافة النقاط الإيجابية التي تجعل من النظام يصدر عفواً.. بعد ذلك لا بد له من إلغاء الأحكام العرفية لأن مساعدات الخليج بالمليارات. وتريد أجواء مريحة تضمن أموالها.

اليوم السادس والعشرون 11/26

الدكتور نبيل العائش المعتقل منذ عام 1986 قال أثناء التنفس: إن كل الدلائل تشير إلى صدور عفو عام، الكلام الذي يتردد في الزيارات. حتى أن البعض أكد أن الأمر في القصر وينتظر التوقيع. والظروف السياسية مساعدة. كنت هذا اليوم طبّاخاً ولذا انشغلت عن القراءة.

عندي روايتان بدأت بهما البارحة الأولى (موسم الفوضى) لدول سنيكا النيجيري الحائز على جائزة نوبيل عام 1986 ترجمة عبد الكريم ناصيف، والثانية (في قلعة جلدي) لجورج ليمنغ الكاتب الكاريبي ترجمة سميرة خوري.

اليوم السابع والعشرون 11/27

تم الإفراج عن 45 امرأة من سجن دوما، وهنّ سجينات سياسيات ثلاثون من حزب العمل، وخمسة عشر من البعث والمكتب السياسي والاتجاه الديني.

ومنهنّ رهائن، واعتقالهن منذ عام 1980 وعام 1982 وعام 1986، وقد كنّ قبل سجن دوما في فروع التحقيق، وفي سجن قطنا القضائي، طبعاً عندما يرد خبر عليه نور تتعالى الضجة في جناحنا، وترتفع وتيرة المراسلات إلى الأعلى والخلف، كما أن الرقباء يشتركون في نقل الأخبار.

أحاول تتبع الأخبار، والتقصي ما أمكن. هناك عدة زيارات تأخرت وأعتقد أن الناس ينتظرون.

اليوم الثامن والعشرون 11/28

الساعة الآن تقترب من الثانية بعد الظهر وقد تلقى الجناح خبرين: الأول بشأن زيارة لشفيق طبره من بعث العراق، قيل أن قرار العفو وصل إلى دوائر الأمن السياسي، وكذلك أكّد أهل أبو نسرين الخطيب. ولهذا لم يحملوا له أغراضاً، وقد طمأنوه بأنه قريباً سيكون في ضيعته جيبول. أما الأخبار المتفرقة فتؤكد وصول الأربعة من بعث العراق إلى بيوتهم وهم: مروان حموي، واكد حامد، علي الدالاتي، حنا عطية. كما أن البنات اللواتي أفرج عنهن من سجن دوما كذلك وصلن إلى بيوتهن.

الطقس ماطر، والضباب يغطي التلال، والسهل المليء حولنا بالمزارع والمداجن، تغطيه الغيوم المتراصة وكأن الدنيا قادمة على ثلج.

تغدينا اليوم خليطاً من الرز واللحمة والزيت. وقال الدكتور سامي صعوب إن هذا بالأساس طعام قوزاقي وآزربيجاني نقله الروس منذ القرن الماضي إليهم.

المواطنة وحقوق الأقليات

■إعداد المحامي فارس حسّان

عادةً ما تُطرح مشاكل الأقليات القومية والإثنية والدينية، عندما يتعرقل مشروع بناء الأمة، أو مشروع بناء الغالبية الاجتماعية السياسية، وينسد الأفق أمام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية، وبدلاً من أن يبرز الربيع العربي الدور المحوري للأقليات العرقية والدينية والمذهبية والإثنية، وأن يكرس إعادة الاعتبار السياسي لها، بعيداً عن الحديث عن حقوق ثقافية أو مدنية متجزئة، تحولت مشكلة الأقليات إلى خيار بين حلين لا ثالث لهما، إما الاعتراف السياسي على أساس من المواطنة المتكافئة، وإما على أساس من الاستقلال أو التهجير، في خطوةٍ لإعادة تشكيل الدول شرق أوسطياً، بما تحمله من ويلات ومشاكل ستحل بالدول الهشة أصلاً.

وعلى الرغم من أن المنطقة العربية تزخر بالعديد من الأقليات الدينية والعرقية وحتى اللغوية، إلا أنها ظلت حتى الآن تفتقر إلى الاهتمام الفكري بقضايا الأقليات. يقول الدكتور (جلال يحيى) في كتابه «مشكلة الأقليات في الوطن العربي»: «حتى الآن لم يجرؤ كاتب عربي على التعرض لمشكلة الأقليات في الوطن العربي، خوفا من إثارة العواطف، والمساس بالنعرات، واستمرارا لدفن الرؤوس في الرمال، رغم ارتفاع الأصوات في مجالات أخرى كثيرة».

وفي دراسة استطلاعية لتحليل مضمون الفكر القومي العربي، أجراها السيد ياسين، أظهرت قضايا الأقليات في ذيل قائمة من الموضوعات كان عددها 16 موضوعا.

أما الدكتور عزمي بشارة، في كتابه «الأمة والقومية والمجتمع المدني» فيشير إلى أهمية التمييز بين مفهومي الأمة Nation والقومية Nationality. هذا التمييز برأي عزمي بشارة يمنع نشوء تعريف جوهري للأمة، وبذلك تنتفي حالة منح العضوية المدنية «المواطنة» بحكم الانتماء إلى هوية قومية معينة، بل إن الذي يحدث هو أن يتم الانتماء إلى قومية ما ضمن أمة مدنية، وذلك كحق من الحقوق المترتبة على هذه العضوية في الأمة «المواطنة».

ثمة كلمتان أساسيتان تستعملان للتعبير عن الانتماء في العصر الحديث، وهما المواطنة والهوية. وتستعمل كلمة المواطنة في الغالب للتعبير عن انتماء جغرافي - سياسي يرتبط بالدولة، بصفتها كياناً سياسياً وقانونياً محدداً بمساحة جغرافية معترف بها، فكل من ينتمي إلى هذا الكيان يعتبر مواطناً، أما الهوية فتستعمل لكل انتماء لا يتحدد بالتعريف الجغرافي أو القانوني للدولة، بل بعناصر أخرى قد تكون أوسع من الانتماء الوطني أو أكثر ضيقا. وأهم هذه العناصر: العرق، واللغة، والدين، والمذهب أو الطائفة، والعادات والتقاليد، وتمثل الماضي (الذاكرة الجمعية)، إلخ. فهذه العناصر قد تكون أوسع من الانتماء الوطني، فتتعدد الأوطان التي يعيش فيها الدين الواحد، وقد تكون أكثر ضيقاً فتعيش في الوطن الواحد جماعات متعددة الأعراق أو الأديان، وعلى هذا الأساس، يصعب أن نجد تداخلاً وتناغماً مطلقين بين الانتماءين، ويصعب أن تتداخل المواطنة تداخلاً تاماً بعناصر الهوية، لاسيما أن هذه العناصر الأخيرة تتميز بدورها بالتعدد، فيمكن أن تّتحد اللغة ويختلف الدين، أو يّتحد الدين وتختلف الطوائف، أو يّتحد الدين واللغة وتختلف العادات والتقاليد، حسب الجهات أو القبائل. الإشكال الرئيسي يتعّلق بالتالي، بإيجاد توازنات بين مختلف عناصر الهوية من جهة، وبين هذه العناصر وانتماء المواطنة من جهة أخرى.

مفهوم الأقلية

وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تعريف مقبول عالمياً للأقلية، فقد تم تعيين خصائص مختلفة تغطي معاً معظم حالات الأقليات، ويمكن تلخيص وصف الأقلية الأكثر شيوعاً، في استخدامه في دولة ما، بأنه مجموعة غير مهيمنة، من الأفراد الذين يتشاطرون خصائص قومية أو عرقية أو دينية ولغوية معينة، تختلف عن خصائص غالبية السكان، وبشكل عام، الأقليات التي تتسم بهوية عرقية أو لغوية أو دينية تختلف عن هوية غالبية السكان.

وتعرّفها مسودة الاتفاقية الأوربية لحماية الأقليات بأنها: «جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة، ويتميز أبناؤها عرقياً أو لغوياً أو دينياً عن بقية أعضاء المجتمع، ويحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم»، وهو ذاته التعريف الذي وضعته اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

إلى ذلك، وفي موسوعة العلوم السياسية الصادرة عن جامعة الكويت، نلاحظ التعريف بمفهومي الأقلية والأغلبية، حيث يرد فيها: «يستخدم مفهوما الأقلية والأغلبية، كمفهومين متقابلين للإشارة إلى أحد معنيين أساسيين. الأول ثقافي، بمعنى اتفاق أكثرية المواطنين على محاور اللغة والعرق والدين والطائفة، مع وجود فئة قليلة تختلف معها على أحد تلك المحاور، وربما عليها كافة، والثاني سياسي ينصب على طريقة تشكيل الحكومة، وحجم ما ينعقد لها من تأييد المواطنين، ولما كانت استخدامات الأقلية/الأغلبية بالمعنى الأول، قد ترافقت أحيانا مع بعض الممارسات التمييزية ضد الأقلية، لمجرد أنها كذلك، أشاع ذلك جواً من التحفظ، وربما الرفض لهذا الاستخدام، في الوقت الذي ظل المعنى الثاني فيه حافظا مصداقيته، فيما يتصل بالتعبير عن إحدى الظواهر اللصيقة بالعملية السياسية، وهي ظاهرة تشكيل الحكومة».

وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، الأقلية بأنها: «جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع، عرقيا أو قوميا أو دينيا أو لغويا، وهم يعانون من نقص نسبي في القوة، ومن ثم يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التمييزية».

وتعرفها الموسوعة الأمريكية بأنها «جماعات لها وضع اجتماعي داخل المجتمع، أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسه، وتمتلك قدرا أقل من القوة والنفوذ، وتمارس عددا أقل من الحقوق، مقارنة بالجماعات المسيطرة في المجتمع، وغالبا ما يُحرَم أفراد الأقليات، من الاستمتاع الكافي بامتيازات مواطني الدرجة الأولى».

الأقليات والقانون الدولي

تعامل القانون الدولي مع حقوق الأقليات، بوصفها حقوقاً لا امتيازات، وتسمح للأقليات بالحفاظ على هويتها وخصائصها وتقاليدها، ولتحقيق المساواة في المعاملة وعدم التمييز، وحيث تكون الأقليات قادرة على استخدام لغاتها، والاستفادة من الخدمات التي تنظمها بنفسها، والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية للدول، وتعزيز المساواة الفعلية، وتحقيق رفاهية المجتمع بأسره. وقد قننت هذه الحقوق في إعلان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 135/47 المؤرخ في 1992/12/18م، وهو بالمناسبة، الإعلان الوحيد الذي تناول الحقوق الخاصة للأقليات في وثيقة منفصلة، والذي أمن التوازن بين حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية ولغوية، في الحفاظ على هويتهم وتنميتها، وبين الالتزامات المناظرة للدول، وكفل السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأمة.

المواطنة والأقلية

تقف دولة المواطنة في مواجهة الدولة القومية/ الطائفية، التي تحول دون خلق المشترك الوطني، والهوية المعبرة عن جميع مواطني الدولة، وبالتالي حرمان المواطنين من الحقوق والمشاركة السياسية، مما يؤدي إلى تنامي الشعور بالغبن والتدني والظلم، لدى القوميات والمذاهب الأخرى في هذه الدولة أو تلك، ويحول دون اندماجها الحقيقي في الدولة، ما يقود في النهاية إلى انكفاء على الذات، وتضخم في الانتماء والهوية، وتعاظم للتطلعات نحو كيانية مستقلة تمثل مصالح المجموع المستهدف.

أما دولة المواطنة، فليس فيها مكان لمصطلح الأقلية، فالدولة ذات المرجعية المدنية الوطنية لا تعترف بالأكثريات والأقليات على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي، فالجميع سواسية، وعلى قاعدة اعتراف قانوني متساو، ولهم ذات الحقوق وعليهم ذات الواجبات. إنّ مصطلح الأقليات يصدق، فيما لو كانت مرجعية الدولة تقوم على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي أو إثني، فعندما تكون الدولة عربية، من ليسوا بعرب هم أقلية وفق نظام الدولة وفلسفتها، والحال ذاته مع الدولة الدينية أو الطائفية أو الإثنية.. هنا يكون لمصطلح الأقلية وجود حقيقي، وهنا تماما، تبرز الإشكالية الكبرى.

محمد إحسان: كردستان ودوامة الحرب

■ ياسر مرزوق

لا يمكن الحديث عن الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة، دون إيجاد حلول ومعالجات للقضية الكردية، لأنها أولاً قضية لا تخص الأكراد وحدهم، بل تتداخل مع خيارات شعوب ودول المنطقة، وتؤثر في نظام العلاقات الدولية، وحتى لو جرى حل مشكلة الشرق الأوسط الأساسية «القضية الفلسطينية»، بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه، وبالأخص حقه في تقرير مصيره فوق ترابه، وفي إطار كيان سياسي مستقل، فإنه لا يمكن إطفاء بؤر النزاع والصراع الشرق أوسطية الأخرى، دون حل القضية الكردية، وتمكين الشعب الكردي الذي يتجاوز تعداده الثلاثين مليونا، والموزع بين أكثر من خمس دول، من نيل حقوقه وإقامة كيان سياسي يعبر عن طموح الأمة الكردية في الوحدة وتقرير المصير، والتعايش مع شعوب ودول المنطقة، والتعاون المشترك معها على أساس من الصداقة والمنافع والمصالح المشتركة.

كتابنا اليوم، يبحث في المؤثرات المحلية والإقليمية والدولية، على كرد العراق، خلال الأعوام 1990 – 1998، تلك الفترة العصيبة والدقيقة في النضال الكردي، حيث برزت مسألتهم بشكل لم يسبق له مثيل في أي وقت، إذ باتت قضية إيجاد حل دائم وثابت وعادل للمسألة الكردية عموماً ولكرد العراق خصوصاً عنصراً هاماً من عناصر معادلة السلام والاستقرار في العراق والشرق الأوسط.

في الفصل الأول، يقترب الكاتب من منشأ القضية الكردية، مركزاً على الكرد ومعاهدة سيفر، ومتناولاً تطور القضية الكردية منذ نشأة الدولة العراقية عام 1921 وحتى قيام الجمهورية العراقية في 14 تموز عام 1958.

في الفصل الثاني، ينتقل لمناقشة القضية الكردية، في الفترة الأولى لحكم البعث عام 1963، والفترة الثانية التي بدأت عام 1968، معرجاً على القضية الكردية، في زمن حكم الأخوين عارف، مفرداً مبحثاً خاصاً للحرب العراقية الإيرانية وتطوراتها، والتي أدخلت القضية الكردية في طور خاص من تطورها تمهيداً لحرب الخليج الثانية. يقول محمد إحسان: «لقد واجه الكرد في مسيرتهم النضالية لإثبات هويتهم السياسية، شتى صنوف الإقصاء والعزل والتمييز والتهجير، بما فيها استخدام السلاح الكيميائي، ودخلت المسألة الكردية عهداً جديداً إثر حرب الخليج الثانية، التي أخرجت القضية الكردية إلى الفضاء الدولي، ووضعتها على طاولة البحث، وكانت بمثابة العودة الثانية إلى الأروقة الدولية بعد معاهدة «سيفر».

في الفصل الثالث، يركز الكاتب على قرار مجلس الأمن رقم 688، وآثاره وأبعاده على القضية الكردية في المستقبل القريب والبعيد، مقدماً رؤية للقرار وتفسيراته المختلفة، ومواقف القوى والجماعات المختلفة منه.

ويبحث الكاتب في الفصل الرابع مشاهد ما بعد حرب الخليج وتداعياتها، ابتداءً من مقدمات وحيثيات الحرب وما رافقها، متوقفاً عند حكومة إقليم كردستان، التي انبثقت إثر سحب النظام العراقي لجهازه الإداري والمالي، وإدارته السياسية من كردستان، حيث واجهت الحركة الكردية وضعاً عصيباً، فقامت بملء

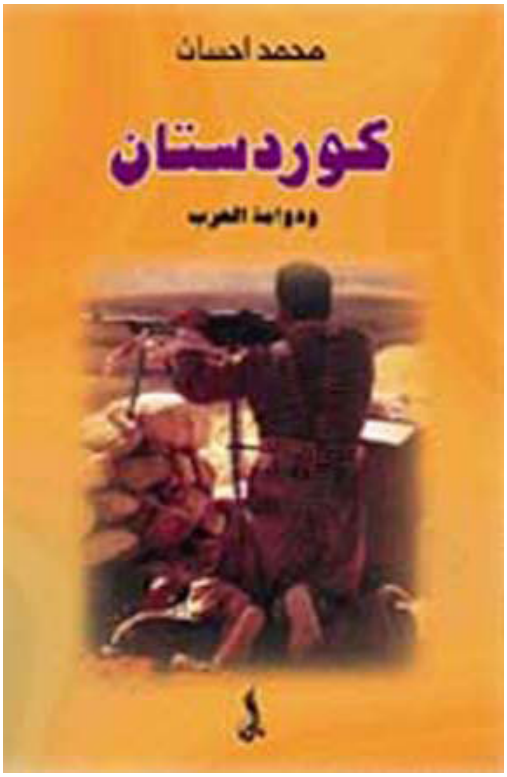

الفراغ بإجراء انتخابات إقليمية، لأول مرة في تاريخ العراق السياسي، وتشكيل حكومة كردية في أعقاب ذلك، سميت بحكومة إقليم كردستان.

ويقول الكاتب بصدد توزيع المناصب بين الحزبين الكرديين الرئيسيين في الحكومة: «إن المناصفة في تولي أمور السلطة، أو ما دعي بخمسين مقابل خمسين 50 - 50 قامت على مساومة سياسية جامدة، فقد وضع مهندسو البناء الحكومي في حسابهم، الحرص على وحدة الصف وتوازن القوى المتكافئة.. فمثلاً ندب لوزير الصناعة والطاقة الاتحادية، نائب من البارتي، ولوزير الاعمار والتخطيط البارتي نائب من الاتحاد».

في الفصل الخامس تناول النزاع الداخلي الكردي – الكردي، ومؤثراته المأساوية على نضال الشعب الكردي، مؤشراً لدور الجيوبولتيك في اندلاع النزاع والتنسيق الإقليمي بهذا الخصوص، بالإضافة إلى التدخل الخارجي، الذي كان مؤثراً مهماً في اندلاع القتال وتغذيته.

وقد كرّس الكاتب فقرة خاصة، لبحث دور الملا مصطفى البارزاني في الحركة القومية الكردية، وما تركه من تأثيرات لاحقة، متناولاً الجانب الايجابي المتميز لحركته، وعلاقاته العربية، وصداقاته مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ومع رئيس الوزراء العراقي الزعيم عبد الكريم قاسم، ثم اختلافهما وقيادته لثورة أيلول سبتمبر 1961، واستمراره فيها على رغم انهيار نظام حكم قاسم، ومن بعده حكم البعث الأول عام 1963، وحكم الأخوين عارف 1963 - 1968، ومجيء حكم البعث الثاني 1968 وتوقيع اتفاقية 11 آذار 1970، التي اعترفت بالحقوق القومية للشعب الكردي، وبالحل السلمي بعد فشل الحلول العسكرية، ومن ثم تشريع قانون الحكم الذاتي عام 1974، وبداية الصدام مع الحكم المركزي، وبالتالي اضطرار الحركة الكردية إلى التراجع، بعد توقيع اتفاقية 6 آذار 1975 بين الرئيس صدام حسين وشاه إيران.

أما الفصل السادس، فكان لبحث التنازع والنفوذ الإقليمي والدولي على القضية، إذ لا يمكن الحديث عن القضية الكردية، ومراحلها التاريخية في العراق أو غيره، من البلدان التي يعيش فيها الشعب الكردي، دون سبر لأغوار النفوذ التركي والإيراني، والأمريكي، مع عدم إغفال الدور السوري والمصري.

الفصل الأخير أتى بمثابة خاتمة واستنتاجات للبحث، تحت عنوان «القضية الكردية في العراق والفيدرالية»، وركز على موضوع حق تقرير المصير، وآراء بعض القوى السياسية المعارضة بهذا الخصوص، بين التقييد والإطلاق، حيث أفرد قسماً خاصاً لمناقشة مفهوم الفيدرالية، ولمناقشة بعض الأفكار بخصوصه، بما فيها الإجابة على التساؤل الذي طالما تردد في أذهان الكثيرين بشأنها، وهل هي اتحاد أم انفصال، وما هي آفاق القضية الكردية في العراق.

فالفيدرالية بحسب الكاتب، لا تعني سوى تعزيز وحدة الدولة العراقية بدلاً من مفهوم الانفصال، مشيراً إلى أن حق تقرير المصير يعني اتحاداً اختيارياً وليس انفصالاً، وهو ما نص عليه مؤتمر فيينا للمعارضة عام 1992، وما أكده مؤتمر صلاح الدين عام 1992 أيضاً، حين بدد المخاوف من التقسيم أو الانفصال.

يختم محمد إحسان كتابه بالقول: «هل يمكن النظر في حل القضية الكردية ومساره في العراق، دون حل مشكلة العراق في نظامه الحالي والمستقبلي، وقضية الديمقراطية ككل»، ولقد حاول البحث الانطلاق من هذه الأسس، في التعامل مع القضية الكردية ضمن مسارها التاريخي، وأبعاده المستقبلية، في ظل الجيوبولتيك المعاصر، ونحن في القرن الحادي والعشرين، كمساهمة متواضعة في كشف مجاهيل واحدة من أكثر قضايا التحرر عدالة وتعقيداً، في آن معاً، في عالمنا الحالي.

محمد إحسان:

من مواليد كردستان العراق 1965م، أكمل دراسته الإعدادية في مدينة زاخو، وأنهى دراسة الأدب الإنكليزي في جامعة الموصل 1988، وحصل على بكالوريوس الآداب في اللغة الانكليزية، ثم مارس التدريس في أكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية في البصرة.

عمل كضابط ومنسق للشؤون الإنسانية، وحصل على ماجستير في الدراسات الدولية والدبلوماسية من جامعة لندن، ويعمل باحثاً في جامعة لندن لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية. نشرت له العديد من الأبحاث الأكاديمية، بخصوص منطقة الشرق الأوسط والمسألة الكردية، في العديد من المجلات المختصة، ومن مؤلفاته نذكر: «المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية»، «المجتمع المدني العراقي»، «كركوك والمناطق المتنازع عليها في المنظور الدستوري العراقي».

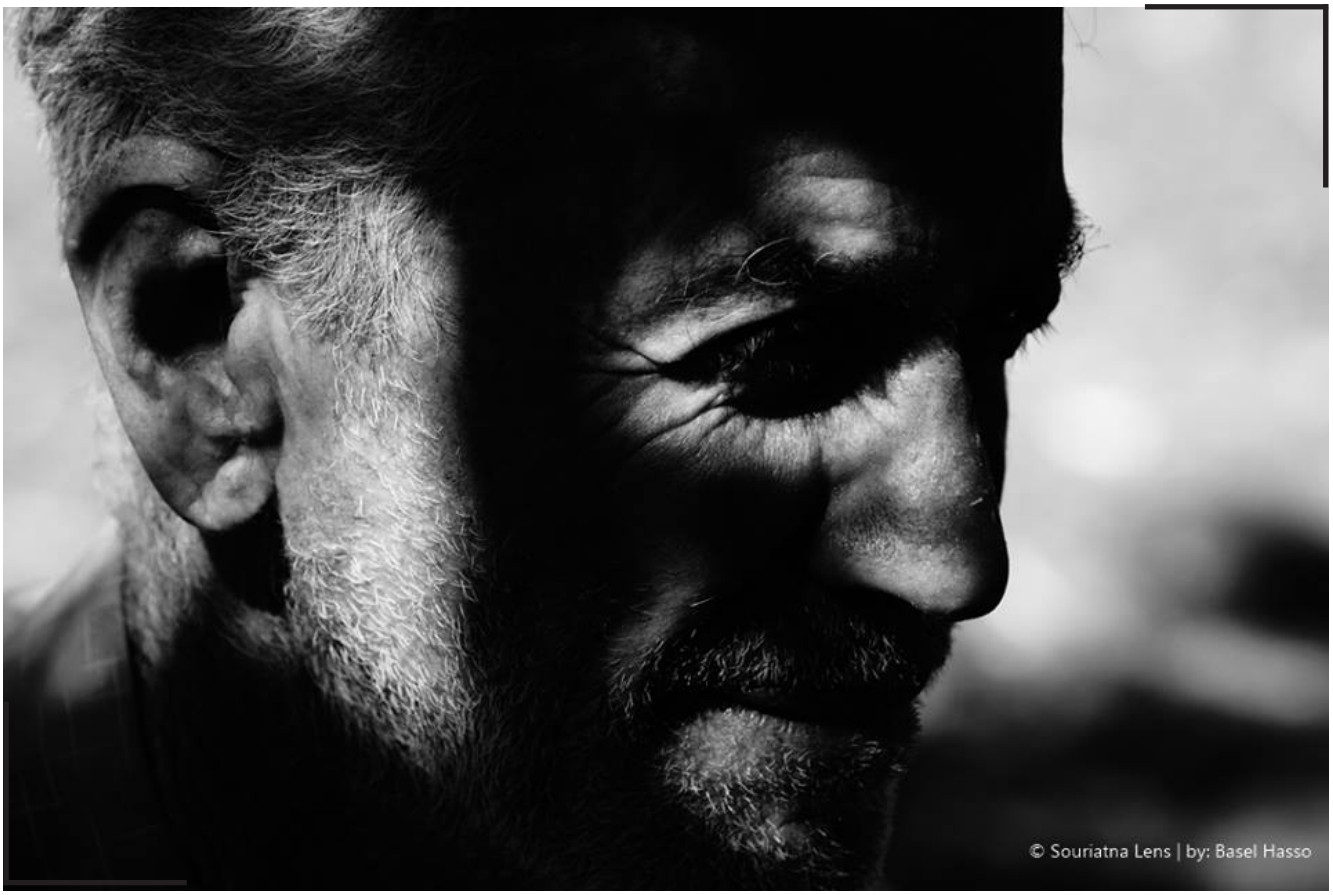

حين تستمتع بالكون أكثر، كان هذا دليل أن وعيك قد ازداد، فأنت الآن تدرك ما تنظر إليه أكثر

ريف سوريا - 2014 | تصوير: باسل حسو

مدينة دوما - الغوطة الشرقية | ثاني أيام عيد الفطر - تموز 2014 | تصوير: محمد بدره

نزيف اللجوء وتجار البشر

■ زليخة سالم

لم يكف السوريين تشردهم عن وطنهم وبيوتهم هاربين تاركين ورائهم ممتلكاتهم وذكرياتهم وتاريخهم، ليجدوا أنفسهم لعبة بأيدي تجار الحروب والمهربين، قلة منهم من نجا ببلوغه الدولة المنشودة بالنسبة له دون أن يتضاعف سعر تهريبه، واستغلاله مجدداً عند كل محطة يصل إليها.

سماسرة التهريب الذين ازدهرت تجارتهم بالبشر بعد الثورة السورية، نظراً لارتفاع أعداد اللاجئين الذين يتوافدون يومياً إلى دول الجوار ووصل في بعض الأحيان إلى الآلاف يومياً، باتوا مؤسسات تتلاعب بمصائر الناس الضعفاء، وتتاجر بحياتهم، وبالقليل الذي تبقى لديهم، وتنقلهم في قوارب غير صالحة، وبأعداد تفوق بكثير قدرة القارب على الاحتمال لتحقيق مزيداً من الربح، دون أي واعز من ضمير بحساب المخاطر التي يعرضون المئات من الأشخاص لها.

قصص مروعة عن غرق السوريين الهاربين من الأوضاع المأساوية في سورية في عرض البحر، ولن يكون آخرها رمي 50 سوريا في المياه وطعن 65 آخرين قبل رميهم من القارب لتخفيف حمولته الزائدة نتيجة جشع تجار البشر، واختناق طفل لا يتجاوز عمره العام مخبأ في غرفة المحرك بالقارب القادم من تونس مؤخراً، والذي يسير على غير هدى، وعلى متنه أكثر من 600 شخص، وكانت مالطا قد عثرت على 29 جثة في قارب من خشب السبت قبالة لامبيدوزا الواقعة بين تونس وصقلية، في حين تحدثت سلطات الإغاثة الايطالية عن مقتل طفل سوري لم يتجاوز السنة من العمر.

أحدهم رد علي حين سألته كيف تجازف بحياتك وتضعها بيد مهرب؟ بالقول كل سفرة إلها سعرها أي من يدفع أكثر يصل أسرع وأضمن، حتى بالتجارة في حياة الناس هناك درجات وفوارق، والفقير دائما يدفع الثمن الأغلى، والمذكور وصل إلى وجهته الآن في أوروبا في رحلة مريحة لم تستغرق أكثر من عشرة أيام، وهو من المقيمين في منطقة آمنة إلا أنه أراد أن يغير حياته.

الكثير من اللاجئين السوريين والفلسطينيين تعرضوا لعمليات نصب، ودفعوا الثمن باحتجازهم في المرافئ قبل أن يغادروا، وكثيرون قضوا في عرض البحر، ومن نجا ووصل إلى دول الممر كما يسمونها فتتم معاملتهم كالحيوانات ضرب وحجز في أماكن أقل ما يقال عنها أنها لا تليق بالبشر، وخاصة في اليونان التي تحدث لاجئ نجا من الغرق عن تفاصيل مرعبة حول سوء المعاملة التي يتلقاها اللاجئون السوريون والفلسطينيون الهاربين من العنف الذي يرتكبه النظام بحقهم على يد السلطات اليونانية، وكيف يتم تسليم اللاجئين من قبل عناصر الجيش اليوناني إلى ملثمين لإعادتهم في قوارب مطاطية إلى عرض البحر، حيث يقوم هؤلاء الملثمين بانتزاع ممتلكات اللاجئين من جوالات وحقائب وأوراق رسمية تم رمي بعضها في البحر، وبعد كيلو متر داخل عرض البحر يجبرون اللاجئين على القفز في الماء تحت تهديد السلاح.

السوريون الذين كانوا يحلمون بالسفر إلى الخارج وجدوا في هذا الوضع فرصة تستحق المغامرة، وهم يدفعون أكثر للحصول على اللجوء على حساب من يحتاجه فعلاً، ممن دمرت بيوتهم وتركوا كل ما يملكون ورائهم، ولا يجدون قوت يومهم، ويعيشون في ظروف مزرية، وأطفالهم معرضون للضياع إذا لم يتم دعمهم من أي جهة كانت، وخاصة بعد أن أعلن المجتمع الدولي مراراً عجزه عن تقديم الدعم اللازم لجميع اللاجئين، وباتت المنظمات الدولية تشحذ التبرعات عبر وسائل الإعلام باسمهم.

حتى الموالون للنظام والذين يفتدون سيدهم بالروح سارعوا إلى الحصول على اللجوء في الدول الأوروبية وبأعداد كبيرة، سالبين اللاجئين فرصتهم بالعيش والحماية، كما سلبوا كل شيء من السوريين، والملفت أن بريطانيا التي تدّعي صداقة الشعب السوري ودعمها للثورة، وافقت على لجوء الشبيحة المقيمين على أراضيها، ورفضت استقبال أي من اللاجئين الفارين إلى الدول المجاورة.

هذا غير المتسللين والانتهازيين، الذين مثلوا دور ضحايا الثورة حتى وصولهم إلى تلك الدول، وغابت صورهم وأصواتهم عن كل ما يمت للثورة بصلة، حتى أنهم غابوا عن أي نشاط أو اعتصام داعم للثورة في الدول التي حصلوا فيها على اللجوء أو الإقامة.

وبين تقرير للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صدر الأسبوع الماضي، أن أكثر من 260 شخصاً لقي حتفهم أو أُبلغ عن فقدانهم أثناء محاولتهم عبور البحر المتوسط باتجاه أوروبا على مدى الأيام العشرة الماضية، ونقل عن الناجين إفادتهم عن أحداث مفجعة من الغرق الجماعي، والاختناق، وطعن متعدد مشتبه به.

وقال اللاجئون والمهاجرون الذين جرى إنقاذهم للمفوضية بأنّهم سلّموا جميع مدّخراتهم للمهربين من أجل السفر في قوارب صغيرة ومكتظة وغير صالحة للإبحار، متراصين في بضع أمتار من دون طعام أو مياه أو سترات للنجاة.

وقد تستغرق مثل هذه الرحلات بين يوم وأربعة أيام، وفق حالة الطقس، والبحر والمركب، وفي حالات عدة، علق الأشخاص لأكثر من أسبوعين قبل أن يتم إنقاذهم، بسبب تسفيرهم بمراكب غير مجهزة لمثل هذه الرحلات.

وبهذا العدد ترتفع الحصيلة المروعة لعدد الوفيات إلى حوالي 800 وفاة في البحر هذا العام، مقارنة مع 600 حالة في العام 2013، و500 حالة في العام 2012، ما دعا المعنيين من مفوضية اللاجئين ومنظمات حقوق الإنسان والعفو الدولية إلى إطلاق الدعوات للدول الأوروبية لوضع خطة وتدابير لتفادي مثل هذه المآسي، وحماية الفارين من الدول التي تشهد اضطرابات وحروب،وتعزيز عمليات الإنقاذ، وتوفير إمكانية الوصول السريع إلى إجراءات اللجوء لمن هم بحاجة إلى حماية، وإيجاد البدائل القانونية للعبور الخطر في البحر.

اللاجئون السوريون الذي يواجهون حملات استفزازية في الدول المجاورة، منها لحملات انتخابية، ومنها لأغراض سياسية، ومنها لأغراض ابتزازية، يجازفون بحياتهم لتغيير واقعهم المزري، الذي وجدوا أنفسهم فيه، هرباً من الموت المحتم نتيجة القصف الهمجي والتدمير الشامل الذي طال مدنهم، وتخلي المجتمع الدولي عن مسؤولياته اتجاههم.

هل استوت الحياة مع الموت لدى السوريين ليجازفوا بحياتهم وحياة أطفالهم في عرض البحر الذي ابتلع المئات منهم حتى الآن؟ وهل تستحق الهجرة إلى بلاد تغلق حدودها في وجوههم كل هذا الثمن؟.

شهداء سوريا

مجموع الشهداء (101528)

دمشق: 6854
ريف دمشق: 23216
حمص: 13404
درعا: 9220
إدلب: 11064
حلب: 20180
دير الزور: 6050
الرقة: 1185
السويداء: 79
حماة: 6762
اللاذقية: 987
طرطوس: 360
الحسكة: 709
القنيطرة: 752

8150 عدد الأطفال الذكور
3748 عدد الأطفال الإناث
7442 عدد الإناث
28352 عدد العسكريين
73168 عدد المدنيين

المصدر: مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 2 / 8 / 2014
http://www.vdc-sy.info/

تمت طباعة وتوزيع هذا العدد من قبل مطبعة سمارت ضمن مشروع دعم الإعلام السوري الحر